



كتاب

تاريخ الجهمية والمعتزلة

تأليف

الاستاذ العالم العامل البعثة

عالم الشام

﴿ الشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي ﴾

نشر في المجلد السادس عشر من مجلة المنار

الطبعة الاولى

حقوق الطبع محفوظة لجمعية المنار

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا بحث جمع من تاريخ الجهمية والمعتزلة ما يحق أن يأخذ نفسه بتحقيقه من أنتم عليه بشرف المنزلة، وفضل بالادب والعلم، والاخذ من الفنون بسهم دعاني الى العناية به ما رأيت — لما أفضت بنا النوبة في قراءة صحيح البخاري الى « كتاب التوحيد والرد على الجهمية » — أن كلام الشراح عليه موجز، وإن ليس في الايدي كتاب جمع تاريخهم وأجرز جمعت ما تيسر من شؤونهم، ثم أشفعت بطرف من أخبار المعتزلة لتوافق الفرقتين في معظم المسائل المعروفة عنهم، وفي تلقيب كل غالباً بلقب الاخرى

كثير ما يمر بقارئ التفاسير وشروح السنة ومؤلفات أصول الدين والفقه ومطولات التاريخ وكتب المقالات ذكر (الجهمية والمعتزلة) ذلك لانهما كانتا أول من ظهر من الفرق الاسلامية في صدر حضارة الاسلام بقواعد الاصول، والعمل على الجمع بين المنقول والمعقول، وفتح لأولي العلم باب النظر والتأويلات، وانتصب للمجادلات والمناظرات، وزحزح الواقفين عند ظواهر الرواية، الى منازل تأويل الدراية، وأشاع في الخافقين الآراء الغريبة في أصول الدين، وفي تأويل آيات الصفات في الكتاب المبين، بآلة ما اتفق لبعض الجهمية من اخافة امرأ زمانهم بالخروج على عمال بني امية الظالمين، وانكارهم لاعمالهم الجائرة، ونصبهم الحروب معهم

الاعوام المتطاولة، رغبة في تحكيم الكتاب والسنة والتقرب من الشورى كما سنقصه، والله أمر التاريخ فانه لا ينادر صغيرة ولا كبيرة الا أحصاها !
قد يظن انا زريد الكلام على الجهمية والمعتزلة من جهة عقائدهم ومحامتهم فيما لها وعليها، -كلا! فقد حكاها أرباب المقالات والمصنفون في الملل والنحل، ما بين عادٍ لها فحسب، وما بين عادٍ وراةٍ، وهكذا كبار المتكلمين، وجهابذة السلفيين، في مؤلفات لا يبلغها الاحصاء، لاسباب المطولات منها^(١)

لا يزال الحوار بين هاتين الفرقتين ومن خالفهما غضا طريا كلما سنحت مسائلهم، وما أكثر سنوحها للمفسر والمحدث والمتكلم والاصوليّ - ذلك بان مسائلهم متشعبة من وجوه ما يراد بالآيات والاخبار المأثورة في أبواب مسائلها، وهي مرجع المستدلين كل حين
نعم أشرنا الى جمل من عقائدهم ترميا للمقصد من التعريف بأحوالهم، الا ان المقصد هو سرد ما أورده المؤرخون من الحوادث التاريخية والوقائع التي جرت من جرّائهم

(١) منها كتاب « تليس الجهمية » في تأسيس بدعهم الكلامية « ويسمى « تجايب التليس » من كتاب التأسيس « للامام ابن تيمية . ومنها كتاب « الصواعق المنزلة » على الجهمية والمعتزلة « للامام ابن القيم . وكتاب « البيان » عن أصول الايمان، والكشف عن نويهاة أهل الطغيان « تأليف أبي جعفر السمناني البغدادي المالكي صاحب القاضي أبي بكر الباقلاني، رأيته في مكتبة المدرسة العثمانية بحلب أيام رحلتي اليها عام (١٣٣٠) وهذا الكتاب مخطوط عام (٦٨٣) ومعه كتاب « حز القلاصم في احكام الخاصم » - عند جريان النظر ، في أحكام القدر ، وكتاب « محرر التنزيه » ونحوه التشبيه « للامام أحمد بن محمد الاسكندراني المالكي وكلها في الرد على المعتزلة لكن بقواعد الخلاف

وما عدا ذلك فأنما ذكر تكميلا إيقاظا واعتبارا ، ولا غرو فهذا
البحث من المباحث الضافية الذبول ، الواسعة الانواع
وهذا تفصيل ما تضمنته المقالة في دائرة بحثين :
﴿ البحث الاول في الجهمية وفيه مطالب ﴾

- ١ من هي الجهمية ؟
- ٢ ذكر الجهم زعيم الجهمية
- ٣ خروج الجهم مع الحارث بن سريج على بني امية ، ودعوتها الى
الكتاب والسنة والشورى
- ٤ مقتل الجهم بن صفوان والحارث بن سريج
- ٥ من وهم في عام قتل جهم وسببه وتصحيح ذلك
- ٦ فلسفة جهم (أو مذهبه) في الاصول ، وتأثيره في العقول
- ٧ مناظرة الجهم مع بعض السمنية واخامه اياه ، وما علق على هذه المناظرة
- ٨ تلقيب الجهمية بالجبرية
- ٩ التنبيه لما وقع من خلل النقل عن الجهمية وغيرهم
- ١٠ تمثل الشعراء بمذهب الجهمية
- ١١ بيان ان مذهب الجهم متلقى عن الجعد بن درهم ، وشيء من أنباء
الجعد وقتله
- ١٢ نبذة من أخبار خالد بن عبد الله القسري قاتل الجعد استاذ الجهم
- ١٣ حمل الاثرية على الجهمية والاعراء بهم
- ١٤ رأي الاثرية في الجهمية
- ١٥ رأي الجهمية في الاثرية

- ١٦ تقريب الجهمية في السمع ، وسوام في العقل
 ١٧ يان ان انقسام الناس الى التجهم ، يشبه انقسامهم الى التشيع
 وذلك ثلاث درجات

﴿ البحث الثاني في المعتزلة وفيه مطالب ﴾

- ١ التعريف بالمعتزلة
 ٢ سبب تلقيبهم المعتزلة
 ٣ تلقيب المعتزلة بالجهمية
 ٤ انتشار مقالة الجهمية بواسطة كبار المعتزلة
 ٥ ظهور دولة الجهمية (المعتزلة) في عهد المأمون ودعواه الى مذهبهم
 وما جرى على أئمة الرواية في مسألة خلق القرآن
 ٦ أول من صنف من المعتزلة في محاجة الاثرية
 ٧ تلقيب المعتزلة بالقدرية وسبب التسمية بذلك
 ٨ أول من تكلم في القدر
 ٩ رجال الجهمية والمعتزلة (القدرية) ممن روى لهما الشيخان البخاري
 ومسلم في صحيحهما
 ١٠ يان ان الجهمية والمعتزلة لهم مالمجتهدين
 ١١ شبهة الاثرية في اضطهاد الجهمية ، والجهمية في اضطهاد الاثرية ،
 لما دالت لكل الدولة ، وفيه اعتذار بقلم الجاحظ
 ١٢ مانتج من تعصب الجهمية والاثرية وبيان آفة الغلو في التعصب
 ١٣ حظ الأئمة المحققين رمي فرق المسلمين بالكفر والفسق
 ١٤ يان انه لا تضليل ، لمن أصاره اجتهاده الى التأويل

١٥ ماوصى به الأئمة من اطراح أقوال العلماء بمضهم في بعض ، ومن التماس الحكمة أينما وجدت

هذا ماقدر جمعه على ضيق الوقت في بضعة شهور ، وراجعت لاجله عدة أسفار ، واقتبست ألطف مآثر عن الكبار ، ولم تكن موالاة البحث والتنقيب ، باشق من العناية بالتنقيح والترتيب ، بيد ان التذرع للحقائق يستسهل دونه كل صعب ، ولا لذة تضاهي لذة العلم والحكمة واستنارة القلب ، والفضل لله سبحانه فيما هدى وألهم ، فلا نحصي ثناء عليه نسأله ان يعلمنا ما لم نكن نعلم

﴿ البحث الاول في الجهمية وفيه مطالب ﴾

(١) من هي الجهمية ؟

الجهمية فرقة من فرق المسلمين ، انطلقت مذهب الجهم بن صفوان الآتي ذكره في مسائله المدونة في كتب المقالات والكلام . ثم توسعت بعد ذلك شأن المذاهب كلها التي استفحل أمرها ، وكثرت رجالها ، وقرعت مسالكها ، وتنوعت مصنفاتها ، ولم تك قبل على شيء منها . وقد يظن انها أمست أثرأ بعد عين ، مع ان المعتزلة فرع منها ، وهي في الكثرة تعد باللايين على ماستعرف ، على ان المتكلمين المتأخرين المنسوين للاشعري يرجع كثير من مسائلهم الى مذهب الجهمية ، كما يدريه المتبحر في فن الكلام ، والموازن بين أقوال هؤلاء وأقوال الساف ، ولذا قلنا في المقدمة قبل : ان الخلاف بين الجهمية وغيرهم لا يزال غضا طريا كلما سنحت مسائلهم . ولعل لقب الجهمية غلب على المعتزلة من عهد المأمون كما سنوضحه ، والله أعلم

(٢) ذكر الجهم زعيم الجهمية وطرف من أنبائه

الجهم هذا : هو ابن صفوان ، من أهل خراسان ، ينسب الى سمرقند وترمذ ، ومحمد الكوفة . ويكنى أبا محرز . وكان مولى لبني راسب من الأزد . أخذ الكلام عن الجعد بن درهم ، وكان فصيحاً . اتخذ الحارث ابن سريج التميمي — أيام قيامه بخراسان — كاتباً له كما سنفصله ، وكان يقص في بيت الحارث في عسكره وكان يخطب بدعوته وسيرته ، فيجذب الناس اليه ، وكان يحمل السلاح ويقا تل معه ، وكان صاحب مجادلات ومخاصمات في مسائل الكلام التي يدعو اليها . وكان أكثر كلامه في الاتهامات

يقول بعض من أرخه : لم يكن لجهم نفاذ في العلم ، يعني بالعلم علم الحديث والاثرفان الجمهور كان منكبا على تحمل الحديث وآثار الصحابة ومروياتهم ، الا فتنة المتكلمين ، وفي مقدمتهم الجهم واخوانه ، فلم يكن لهم عناية برواية الحديث ولا تحمله . وكانوا يرون العلم مامم فيه من علم الكلام ، ولذا كانوا يلقبون حملة الاثر بالحشوية ، — كما سيأتي

أول ظهور مذهب جهم كان بترمذ ، فانه أظهره فيه للملا وأشاعه وحاو ر فيه . ثم أقام بلخ ، فكان يصلي مع مقاتل بن سليمان في مسجده . ثم نفي الى ترمذ . ولما اتصل بالحارث بن سريج لم يزل معه الى ان قتل ، — كما سنفصله

هذا ما قاله الأئمة من مجمل حال الجهم بن صفوان كالامام أحد في كتاب الرد على الجهمية ، والبخاري في كتاب خلق الافعال ، والطبري في تاريخه ، والامام ابن حزم في الفصل ، وابن عساكر وابن الأثير في تاريخيهما ، وابن حجر في الفتح (قلت) ومقاتل بن سليمان الذي

كان يصلي في مسجده الجهم ، هو مقاتل البلخي المفسر المشهور الذي قال فيه الشافعي : الناس عيال في التفسير على مقاتل . وحكى العباس ابن مصعب - في تاريخ مرو - ان مقاتلا كان يقص في الجامع بمرو ، فقدم جهم فجلس الى مقاتل ، فوقعت العصبية بينهما ، فوضع كل منهما على الآخر كتابا ينقض عليه ^(١)

وعن أبي حنيفة رحمه الله قال : افراط جهم في نفي التشبيه ، حتى قال : انه تعالى ليس بشيء . وافراط مقاتل في معني الاثبات حتى جعله مثل خلقه : نقله الحافظ الذهبي في (ميزان الاعتدال) وفي حكاية العباس ابن مصعب ما يدل على ان الجهم كان من المؤلفين في مذهبه

(٣) خروج الجهم مع الحارث بن سريج على أمراء بني أمية ، ودعوتهما (الى الكتاب والسنة والشورى)

يرى بقارىء حوادث المائة الثانية للهجرة النبوية أخبار عن الحارث ابن سريج عجيبه تدل على حرصه على نشر العدل ، ونجدة من الظلم وأهله ، ورغبته في العمل باحكام الكتاب والسنة ، وفي القضاء على سلطة الاستبداد وجعل الامر شورى ، وان نصبه الحرب مع بني أمية ، واتخاذ الجهم بن صفوان وزيرا في بث الدعوة كتابية وخطابة ، انما كان لهذه المقاصد الحسنة وملخص ما ذكره الطبري وابن الاثير وابن خلدون ان الحارث هذا كان عظيم الازد بخراسان ^(٢) ، وانه خلع سنة (١١٦) ولبس السواد ،

(١) لو أقيمت الايام لنا كتابي مقاتل والجهم ، لوقفنا على حقائق مذهب الجهم بما تفوق المغنات عنه بمراتب . فوأسفاه على ما طوته الاعصار ، من مثل هذه الآثار

(٢) أيام كانت فيالق العرب متغلغلة في احشاء بلاد فارس والديلم والخرزر

ودعا الى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم والبيعة للرضا . وأنكر سيرة هشام بن عبد الملك وأعماله ، ونزل القارياب وأثنى بلخ واستولى عليها وأقام بها عاملا ، وسار الى الجوزجان وغلب عليها وعلى الطالقان ومرو الروذ . ثم أقبل الى مرو (بيضة خراسان) في ستين ألفا ومعه فرسان الازد وتميم ودهاقين بلاد المعجم . واقتتلوا مع أمير مرو قتالا شديداً ، حتى انهزم أصحاب الحارث ، ولم يبق معه الا زهاء ثلاثة آلاف ، ثم عاد الحارث الى بلاد الترك ، وأقام بها اثنتي عشرة سنة ، ثم روى بالعود الى خراسان ، فأخذ الامان وعاد سنة (١٢٦) ولما قدم مرو لقيه الناس بكشميين قال لهم : ما قرت عيني منذ خرجت الى يومي هذا ، وما قرت عيني الا ان يطاع الله

قال ابن جرير الطبري : كان الحارث بن سريج يجلس على برذعة وتثني له وسادة غليظة . ولما لقيه نصر بن سيار وأنزله أجرى عليه كل يوم خمسين درهما ، فكان يقتصر على لون واحد ، وطلق أهله وأولاده ، وعرض عليه نصر ان يوليه ويعطيه مائة الف دينار ، فلم يقبل ، وأرسل الى نصر « اني لست من هذه الدنيا ولا من هذه اللذات ولا من تزوج عقائل العرب في شيء ، وانما أسأل كتاب الله عز وجل والعمل بالسنة واستعمال أهل الخير والفضل ، فان فعلت ساعدتك على عدوك »

وقال الحارث لنصر « خرجت من هذه المدينة - مرو - منذ ثلاث عشرة سنة انكارا للجور وأنت تريدني عليه »

هذا كلام الحارث في مشربه نفسه وفي رأيه في سياسة الشعب ، وصدعه في

وجوه اصلاحه، وبه يعلم منزلة عقله ونبله وفضله، وغيرته وتقواه، رحمه الله

*

(٤) مقتل الجهم والحارث وما أفضى من الوقائع اليه

في سنة ١٢٨ ولي ابن هبيرة العراق، فكتب الى نصر بن سيار بعنده على خراسان، وطلب البيعة لمروان بن محمد بن مروان، فأبى الحارث وقال: انما أمتي يزيد بن الوليد ولم يؤمني مروان، ولا يجيز مروان أمان يزيد فلا آمنه. فخالف نصرًا، فأرسل اليه نصر يدعو الى الجماعة وينهاه عن الفرقة واطماع العدو، فلم يجبه الى ما أراد، وخرج فعسكر وأرسل الى نصر: اجعل الامر شورى،^(١) فأبى نصر، وأمر جهم بن صفوان أن يقرأ سيرته وما يدعو اليه على الناس، فلما سمعوا ذلك كثروا وكثر جمعه، وأرسل الحارث الى نصر ليعزل سالم بن أحوز عن شرطته ويغير عماله ويقر الامر بينهما أن يختاروا رجالا يسمون لهم قونما يعملون بكتاب الله، فاختار نصر مقاتل بن سليمان ومقاتل بن حيان. واختار الحارث المغيرة بن شعبة الجهضمي ومعاذ بن جبلة. وأمر نصر كاتبه أن يكتب ما يرضي هؤلاء الاربعة من السنن، وما يختارونه من المال، فيوليههم ثمر سمرقند وطخارستان

وعرض نصر على الحارث أن يوليه ما وراء النهر ويعطيه ثلاثمائة الف فلم يقبل. ثم تراضيا بأن حكما جهم بن صفوان ومقاتل بن حيان، فحكما « بأن يعتزل نصر وأن يكون الامر شورى » فلم يقبل نصر، فخالفه الحارث وقدم على نصر جمع من أهل خراسان — حين سمعوا بالفتنة —

(١) هذا ما غنياه قبل من حرصه على الشورى وبتر الاستبداد

وأمر الحارث أن تقرأ سيرته بالاسواق والمساجد وعلى باب نصر، فقرئت فأتاه خلق كثير ، وقرأها رجل على باب نصر ، فضربه غلمان نصر فنبذهم الحارث وتجهزوا للحرب

ودل رجل من أهل مرو الحارث على نقب في سورها ، ففضى الحارث اليه ونقبه ودخل البلد وقتل من وقف في وجه جماعته ، وانتهبوا منزل سلم بن أحوز ، وركب سلم حين أصبح وأمر منادياً فنادى : من جاء برأس فله ثلثمائة ، فلم تطلع الشمس حتى انهزم الحارث وقتلهم الليل كله ، وأتى سلم عسكر الحارث فقتل كاتبه واسمه يزيد بن داود

وأسر يومئذ جهم بن صفوان فقال لسلم : ان لي وليا من ابنك حارث . فقال : ما كان ينبغي له أن يفعل ، ولو فعل مأثمتك ، ولوملات هذه الملاءة كواكب وأبراك الي عيسى بن مريم مانجوت ، والله لو كنت في بطني لشقت بطني حتى أقتلك ، والله لا يقوم علينا من الهيمانية (١) أكثر مما قت ، فقتله

ثم غلب الكرماني على مرو ، وخطب الناس فأمنهم ، وهدم الدور ونهب الاموال فأنكر الحارث عليه ذلك ، ثم أتى الحارث مسجد عياض وأرسل الى الكرماني يدعوه الى أن يكون الامر شوري ، فأبى الكرماني فانتقل الحارث عنه ، ثم اقتتل معه حتى قتل الحارث وأخوه وعدة ، وذلك سنة ١٢٨ هذا يجمل مارواه الثقات في سبب مقتل جهم ومخدومه الحارث ، وبه يعلم ما كانا عليه من الحرص على اقامة أحكام الكتاب والسنة ، وجعل الامر شوري ، وابعاء الانفاس في امرة الظالمين ، ورفض اعطياتهم والعمل لهم

ومن تأمل ما قص يعلم ان قتل جهم انما كان لامر سياسي لا ديني ،
وقد صرح بذلك سلم (رئيس شرطة نصر) قاتله بقوله : والله لا يقوم
علينا من اليمانية اكثر مما قتت ، فنفظن ولا تكن أسير التقليد

*

(هـ) من وهم في عام قتل جهم وسببه وتصحيح ذلك

قدمنا ان مقتل جهم كان عام ١٢٨ كما حكاه الطبري وغيره . وقال
الحافظ ابن حجر في فتح الباري: أسند أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة
له ان قتل جهم كان في سنة ١٣٢ (قال) والمعتمد ما ذكره الطبري انه كان
في سنة (١٢٨) وذكر ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن رحمة صاحب
أبي اسحق الفزاري ان قصة جهم كانت سنة (١٣٠) (قال) وهذا يمكن
حملة على جبر الكسر ، أو على ان قتل جهم تراخي عن قتل الحارث بن
سريج (ثم قال) وأما القول بأن قتل جهم كان في خلافة هشام بن عبد الملك
فوهم ، لان خروج الحارث بن سريج الذي كان جهم كاتبه كان بعد ذلك .
ولعل مستند القول به ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق صالح بن أحمد
ابن حنبل ، قال: قرأت في دواوين هشام بن عبد الملك الى نصر بن سيار
عامل خراسان : أما بعد فقد نجم قبلك رجل يقال له جهم من الدهرية فان
ظفرت به فاقتله (قال ابن خبزر) ولا يلزم من ذلك أن يكون قتله وقع في
زمن هشام ، وان كان ظهور مقالته وقع قبل ذلك حتى كاتب فيه هشام والله أعلم
ولا يخفى ان نيز هشام - لجهم بأنه من الدهرية - في كتابه هذا
- ان صح - انما أراد به زيادة الاغراء بقتله ليكون حجة له ، وتمويهاً على
العامة ، ومن لا يدري حقيقة الامر في هدر دمه . وقد علمت ان الباعث

على قتله أمر سياسي محض ، لان جهما كان خطيب الحارث وقارئ كتبه في الجامع ، والداعي الى رأيه ، والى الخروج معه على بني أمية وعمالمهم ، لسوء سيرتهم وقبح أعمالهم وشدة بغيتهم كما أثرناه قبل

ولا يخفى على من له أدنى مسكة من عقل ان الدهرية لا يقرون بالوهية ولا نبوة . وجهم كان داعية للكتاب والسنة ، ناقدا على من انحرف عنهما ، مجتهدا في أبواب من مسائل الصفات ، فكيف يستحل نبزه بالدهرية وهي اكفر الكفر ! ومن هنا يعلم أن لاعترة بنز الامراء والملوك من ينقم عليهم سيرتهم باللقاب السوءى ، والتاريخ شاهد عدل ، وليس القصد التحزب لجهم والدفاع عن مذهبه وآرائه ، كلا ! فأنا أبعد الناس عن التحزب والتعصب والتقليد ، ولكن الانصاف يدعو أن يذكر المرء بماله وما عليه اذا أريد درس حياته ومعرفة سيرته ، وذلك ما توخيناه هنا

*

(٦) فلسفة جهم (أو مذهبه) في الاصول ، وتأثيره في العقول

قد حكى مذهب جهم وفلسفته أرباب المقالات والمصنفون في الملل والنحل ، وكذا في كتب الكلام المطولة ، وفيما صنف للرد عليه وعلى أتباعه الجهمية

مرجع فلسفته ، وخلاصة مذهبه - : هو تأويل آيات الصفات كلها والجنوح الى التنزيه البحت ، وبه نفى ان يكون لله تعالى صفات غير ذاته ، وان يكون مرثيا في الآخرة ، وان يتكلم حقيقة ، وأثبت ان القرآن مخلوق هذه أشهر مسائل جهم التي يقال لها (مقالة الجهمية) وله من الآراء سوى ذلك ، كالقول بنفي جهة العلو ، والقول بالقرب الذاتي ، وانه تعالى

مع كل أحد ذاتا كما حكاها الرازي الحنفي في كتابه (حجب القرآن) عن
الجمهية ، وأورد أدلتهم من الكتاب والسنة فانظره

كان من أعظم شبههم في باب الصفات اعتقاد أن ظاهرها يفيد التشبيه
بالمخلوق أي ان ما يفهم من نصوصها مماثل ما يفهم من صفات المخلوق ،
فظاهر معناها التمثيل ، وهو مستحيل ، فيجب التأويل

وقد رد عليهم بان الظاهر المفهوم لو كان المراد به خصائص صفات
المخلوقين حتى يشبه المولى بخلقهم ، لما خالف أحد في رده وبقيه ، لان هذا
ليس مرادا بالاتفاق ، — للقطع بأنه تعالى ليس كمثل شيء لافي ذاته ولا
في صفاته ولا في أفعاله ، الا ان هذا ليس هو ظاهرها ، وانما ظاهرها
ما يليق بالخالق تعالى . وليس في العقل ولا في السمع ما ينفي هذا .
والصفة تتبع موصوفها ، فكما ان ذاته المقدسة ليست كذوات المخلوقين
فكذلك صفاته

بهذا يقرب الامر من رفع الخلاف^(١) اذ الظاهر عند خصوم الجمهية
غيره عندهم ، فانككت الجمهية . وللإمام ابن دقيق العيد تقريب آخر قرره
في ذلك حيث قال : المنزهون لله عن سمات الحدوث ومشابهة المخلوقات
بين رجلين : إما ساكت عن التأويل واما متأول (ثم قال) والأمر في
التأويل وعدمه في هذا قريب عند من يسلم التنزيه . فانه حكم شرعي أعني
الجواز وعدمه . فيؤخذ كما يؤخذ سائر الاحكام . الا ان يدعي مدع ان
هذا الحكم ثبت بالتواتر عن صاحب الشرع . أعني المنع من التأويل - ثبوتاً

(١) قد بسط الكلام في مسألة الظاهر الامام ابن تيمية في كتاب التسعينية صفحة
(١٢٢) من المجلد الخامس من فتاويه المطبوعة ، وكذا في الرسالة المدنية المطبوعة
في الهند في امرتسر

قطعا . فخصمه يقابله حينئذ بالمنع الصريح . وقد يتعدى بعض خصومه الى التكذيب القبيح بالمنع الصريح اه

قال العلامة القبلي في العلم الشاخ - بعد نقله ذلك - ونعم ما قال - « وتقريب مسافة الخلف بين الفريقين كان يمكن بمثل هذين التقريبين وغيرهما . لولا تعصب الحزبين كما سنبينه في آفة التعصب »

وبالجملة فتأثير مذهب الجهمية في الافكار ، انما كان بتنبيهها الى التأويل ، وسلوك منهج المجاز في تلك المسائل ، وكان هذا الباب موصدا قبلها ، لا يطره أحد ولا يخطر له

ثم درج المعتزلة على أثر الجهمية ، قال النزالي في الاحياء - مشيراً اليهم - فن سرف " في رفع الظواهر ، انتهى الى تغيير جميع الظواهر والبراهين أو أكثرها ، حتى حملوا قوله تعالى وتكلمنا أيديهم وتشهد أرجلهم « وقوله تعالى « وقالوا للجلود لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء » وكذلك في الميزان والصراف والحساب ومناظرات أهل النار وأهل الجنة في قولهم : « أفيضوا علينا من الماء أو مما رزقكم الله » - زعموا أن ذات كله بلسان الحال (ثم قال النزالي) وأولوا من صفاته تعالى الرؤية وأولوا كونه سميماً بصيراً ، وأولوا المعراج وزعموا انه لم يكن بالجسد ، وأولوا عذاب القبر ، " وجملة من أحكام الآخرة ، ولكن أفرأوا بحشر الاجساد ، والجنة واشتمالها على الملاذ المحسوسة ، وبالنار واشتمالها على جسم محسوس محرق يحرق الجلود « اه

(١) سيأتي بيان انقسام الناس في التجهيم بأبسط ما هنا (٢) سيأتي للمقبلي رد كون المعتزلة تذكر عذاب القبر في البحث ٩ من التنبيه لا وقع من خلل النقل عن الجهمية الخ

﴿ (٧) مناظرة الجهنم مع بعض السمنية وإخامه إياه ، وما علق على هذه المناظر ﴾

روي أن الجهنم لقي بعض السمنية ^(١) الخصمين ، فقال له السمني : أريد مناظرتك ، فإن ظهرت حجتي عليك دخلت في ديني ، وإن ظهرت حجتي علي دخلت في دينك ، فكان مما كلم به الجهنم أن قال له : أأنت تزعم أن لك إلها ؟ قال الجهنم : نعم ، فقال له : فهل رأيت إلهك ؟ قال : لا ، قال فهل سمعت كلامه ، قال لا ، قال فشمنت له رائحة ؟ قال لا ، قال فوجدت له حسا ؟ قال : لا ، قال : فوجدت له محسا ؟ قال لا ، قال فما بدريك أنه إله ؟ فأخذ الجهنم في حجج السمني بمثل حجته ، فقال له : أأنت تزعم أن فيك روحا ؟ فقال : نعم ، قال : فهل رأيت روحك ؟ قال لا ، قال فسمعت كلامه ؟ قال لا ، قال فوجدت له حسا ؟ قال لا ، قال : فكذلك الله لا يرى له وجه ولا يسمع له صوت ، ولا يشم له رائحة ، وهو غائب عن الابصار ولا يكون في مكان دون مكان

هذا ما حكاه الامام أحمد في الرد على الجهمية أثرناه باختصار وقوفاً على موضع الشاهد من فطنة جهنم وبلاغته في إخامه خصمه

قال الامام ابن تيمية في التسعينية - بعد حكاية ذلك : لما ناظر الجهنم من ناظره من المشركين السمنية من الهند الذين جحدوا الإله ، لكون السمني لم يدركه شيء من خواصه ، لا يبصره ولا يسمعه ولا يشمه ولا بذوقه ولا بحسه ، كان مضمون هذا الكلام أن كل ما لا يحسه الانسان بخواصه الخمس فإنه ينكره ولا يقرب به ، فاجابه الجهنم أنه قد يكون

(١) بضم السين المهملة وفتح الميم قوم في الهند دهيون

في الموجود مالا يمكن احساسه بشيء من هذه الحواس وهي الروح التي في العبد ، وزعم انها لا تختص بشيء من الامكنة . وهذا الذي قاله هو قول الصابئة الفلاسفة المشائين

(ثم قال ابن تيمية) : والحجة التي ذكرها مشركو الهند باطلة ، والجواب الذي أجاب به الجهم باطل ، وذلك ان قول القائل مالا يحس به العبد لا يقرّ به أو ينكره ، اما ان يريد به ان كل أحد من العباد لا يقر الا بما أحسه هو بشيء من حواسه الخمس ، أو يريد به انه لا يقر العبد الا بما أحس به العباد في الجملة ، أو بما يمكن الاحساس به في الجملة . فان كان أراد الاول ، - وهو الذي حكاه عنهم طائفة من أهل المقالات ، حيث ذكروا عن السمنية انهم ينكرون من العلم ماسوى الحسيات ، فينكرون المتواترات والمجربات والضروريات العقلية وغير ذلك ، الا ان هذه الحكاية لاتصح على اطلاقها عن جمع من العقلاء في مدينة أو قرية . وما ذكر من مناظرة الجهم لم يدل على اقرارهم بنفي ذلك ، وذلك ان حياة بني آدم وعيشهم في الدنيا لا يتم الا بمعاونة بعضهم لبعض في الاقوال أخبارها وغير أخبارها وفي الاعمال أيضاً ، فالرجل منهم لا بد ان يقر انه مولود ، وان له أباً ووطئ أمه ، وأماً ولدته ، وهو لم يحس بشيء من ذلك بحواسه الخمس ، بل أخبر بذلك ووجد في قلبه ميلا الى ما أخبر به ، وكذلك علمه بسائر أفعاله من الاعمام والاخوال والاجداد وغير ذلك ، وليس في بني آدم تنكر الاقرار بهذا . وكذلك لا ينكر أحد من بني آدم انه ولد صغيرا ، وانه ربي بالتغذية والحضانة ونحو ذلك حتى كبر ، وهو اذا

كبر لم يذكر احساسه بذلك قبل تمييزه ، بل لا ينكر طائفة من بني آدم امورهم الباطنة مثل جوع أحدهم وشبعه ، ولدته وألمه ، ورضاه وغضبه ، وجهه وبفضه ، وغير ذلك مما لم يشعر به بحواسه الخمس الظاهرة ، بل يعلمون ان غيرهم من بني آدم يصيبهم ذلك ، وذلك مما لم يشعروا به بالحواس الخمس الظاهرة ، وكذلك ليس في بني آدم من لا يقر بما كان في غير مدينتهم من المدائن والسير والمتاجر وغير ذلك مما هم متفقون على الاقرار به ، وهم مضطرون الى ذلك . وكذلك لا ينكرون ان الدور التي سكنوها قد بناها البناءون ، والطبيخ الذي يطبخونه طبخه الطباخون ، والثياب المنسوجة التي يلبسونها نسجها النساجون ، وان كان ما يقرون به من ذلك لم يحسه أحد بشيء من حواسه الخمس . وهذا باب واسع ، فمن قال ان امة من الامم تنكر هذه الامور ، فقد قال الباطل

وقول من يقول من المتكلمين : ان السوفسطائية قوم ينكرون حقائق الامور ، وانهم منتسبون الي رئيس لهم يقال له سوفسطاء ، وان منهم من ينكر العلم بشيء من الحقائق ، ومنهم من ينكر الحقائق الموجودة أيضاً مع العلوم ، ومنهم اللاادرية الذين يشكون فلا يجوزون بنفي ولا اثبات ، ومنهم من لا يقر الا بما أحسه . قدردها هذا النقل والحكاية من عرف حقيقة الامر ، وقال : ان لفظ السوفسطائية في الاصل كلمة يونانية معربة ، أصلها سوفسطا : أي الحكمة المموهة ، فان لفظ سو معناه في لغة اليونان الحكمة ولهذا يقولون فيلا سوفاً أي محب الحكمة ، ولفظ فسطا معناه المموهة ، ومعلم المستأخرين المبتدعين ارسطو لما قسم حكمتهم التي هي متهى علمهم الى برهانية وخطائية وجدلية وشعرية ومموهة وهي المغالطات سماها

سوفسطا . ثم ظن بعض المتكلمين ان ذلك اسم رجل وانما أصلها ماذكر . وان كان لفظ السفسطة قد صار في عرف المتكلمين عبارة عن جحد الحقائق ، فلا ريب ان هذا يكون في كثير من الامور ، فمن الامم من ينكر كثيراً من الحقائق بعد معرفتها كما قال تعالى : « وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلوا » وقد يشبه كثير من الحقائق على كثير من الناس كما قد يقع الغلط للحس أو العقل في أمور كثيرة ، فهذا كله موجود كوجود الكذب عمداً أو خطأً اما اتفاق امة على انكار جميع العلوم والحقائق أو على انكار كل منهم لما لم يحسه ، فهو كاتفاق امة على الكذب في كل خبر ، أو التكذيب لكل خبر . ومعلوم ان هذا لم يوجد في العلماء ، والعلم بعدم وجود امة على هذا الوصف كالعلم بعدم وجود امة بلا ولادة ولا اغتداء ، وامة لا يتكلمون ولا يتحررون ، ونحو ذلك مما يعلم ان البشر لا يوجدون على هذا الوصف . فالقول بوجود امة لا تقر بشيء من المخبرات الا أن تحس المخبر بعينه ينافي ذلك ، واذا كان كذلك فأولئك المتكلمون من المشركين والسمنية الذين ناظروا الجهم قد غلطوا الجهم ولبسوا عليه ، - حيث أوهموه ان مالا يحسه الانسان بنفسه لا يقر به ، فكان حقه أن يستفسرهم عن قولهم : مالا يحسه الانسان لا يقر به : هل المراد به هذا أو هذا ، فان أرادوا أولئك المعنى الاول أمكن بيان فساد قولهم بوجوه كثيرة ، وكان أهل بلدتهم وجميع بني آدم يرد عليهم ذلك . وان أرادوا المعنى الثاني - وهو ان مالا يمكن الاحساس به لا يقر به ، فهذا لا يضر تسليمهم ، بل يسلم لهم ويقال لهم فان الله تعالى تمكن رؤيته وسمع كلامه ، بل قد سمع بعض البشر كلامه - وهو موسى عليه السلام وسوف يراه عباده في الآخرة ، وليس

من شرط كون الشيء موجوداً أن يحس به كل أحد في كل وقت، أو أن يكون احساس كل أحد به في كل وقت، فإن أكثر الموجودات على خلاف ذلك، بل متى كان الاحساس به ممكناً ولو لبعض الناس في بعض الاوقات، صح القول بأنه يمكن الاحساس به، وقد قال تعالى: «وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً أو من وراء حجاب، أو يرسل رسولا فيوحي باذنه ما يشاء» وهذا هو الاصل الذي ضل به جهم وشيعته حيث زعموا أن الله لا يمكن أن يرى ولا يحس به شيء من الحواس كما أجاب امامهم الاول للسمنية بامكان وجود موجود لا يمكن احساسه^(١) ولهذا كان أهل الاثبات قاطبة متكلموهم وغير متكلمهم على نقض هذا الاصل الذي بناه الجهمية، وأثبتوا ما جاء به الكتاب والسنة من أن الله يرى ويسمع كلامه وغير ذلك، وأثبتوا أيضاً بالمقاييس العقلية أن الرؤية يجوز تعلقها بكل موجود فيجوز احساس كل موجود، فما لا يمكن احساسه يكون معدوماً، ومنهم من طرد ذلك في اللمس، ومنهم من طرده في سائر الحواس كما فعله طائفة من متكلمي الصفاتية الاشعرية وغيرهم

والمقصود هنا أن أولئك المشركين المناظرين قالوا كلاماً مجملاً، فعملوا الخلاص عاماً والمقيد مطلقاً حيث قالوا: أنت لم تحسه، وما لم تحسه أنت لا يكون موجوداً. والمقدمة الثانية باطلة، لكن موهوها بالمعنى الصحيح، وهو أن ما لا يمكن احساسه بحال لا يكون موجوداً: اه كلام شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله

(١) ان جواب جهم المتقدم للسني ليس صريحاً في هذا المعنى وإنما هو إلتزام له بما يلتزمه. فان كان صرح بهذا الاصل في موضع آخر فهو مذهبه الذي يناقش فيه لا الاستنباط البعيد من جوابه للسني. كتبه محمد رشيد.

(٨) تلقب الجهمية بالجبرية

اشتهر عن جهم القول بالجبر (بفتح الجيم وسكون الموحدة) وهو اسناد فعل العبد الى الله تعالى ، ففي المواقف للعضد وشرحها للبسيد : الجبرية - متوسطة تثبت للعبد كسباً كالاشعرية - وخالصة لا تثبت كالجهمية قالوا : لا قدرة للعبد أصلاً لا مؤثرة ولا كاسبة بل هو بمنزلة الجمادات فيما يوجد منها اه لم يعد العضد في المواقف الجهمية فئة على حدتها كما فصل غيره من أرباب المقالات ، بل جعلها قسماً من الجبرية ، فلذا عسر السقوط عليها من المواقف الا بالسبر ، وقد عرفها

والجبر المذكور هو أحد آراء الجهمية ، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري : ليس الذي أنكروه على الجهمية مذهب الجبر خاصة ، وانما الذي أطبق السلف على ذمهم بسببه انكار الصفات حتى قالوا : ان القرآن ليس كلام الله وانه مخلوق اه

وعلى قول العضد الاشعرية جبرية متوسطة ، اذكر ما قاله العلامة المقبل في العلم الشايع " وعبارته : لما رأى محققو الاشاعة بطلان مذهب جهم بالضرورة ، وعود مذهب الاشعري واتباعه اليه بادنى إمام ، واضمحلال الكسب كينها قلبته ، وبطلان سعي أهله ، تسلموا عنه لو اذا ، فنهم الراجع الى الحق صريحاً ، ومنهم المقارب ولكن مع التستر بالهيج بعبارات الاسلاف وتمويه التقارب فيما بينهم وبين الاشعري والكون تحت رايته ، وقد رفضوه ونسبوه الى انكار الضرورة من حيث المعنى : ثم سعى المقبل من هؤلاء المحققين امام الحرمين والفخر الرازي وغيرهما فانظروا

(١) طبع بمصر ويطلب من مكتبة النار فيها

(٩) التنبيه لما وقع من خلل النقل عن الجهمية وغيرهم

أرى من واجب كل من يؤرخ مذهب قوم، وكل من يناقش فرقة ما في مذهبها، أن ينقل آراءها عن كتب علمائها الثقات، ويقوم بالعزو إلى مآخذها ومصادرها، لتكون النفس في طمأنينة مما يريها أن لم يعن بهذا الواجب — هذا كله إذا أمكن الظفر بكتبها نفسها، وآرائها التي دوتها رجالها، — وإلا فعلى النهم بتعرف الحقائق أن يأثر عن كتب الأئمة المحققين متأثره، ويبنى على ما بنوه، مع التحري والتيقظ، وما على باذل جهده من ملام وبالجمل فلا بد من السند في قبول ما يعزى ويروى إلى تلك الفرقة، فإما عن أسفارها أو عن إمام ثقة أثر عنها، وأما رمي فرقة برأي ما بدعوى أنه قيل عنها ذلك أو يقال، فما لا يقام له وزن في الصحة والاعتماد، فلا يتعانى في رده أو مناقشته، وهذه القاعدة يجب أن تؤخذ دستورا وأمرأً عاماً في كل ما يؤثر وينقل، وأصلها مما نبه عليه أئمة الرواية عليهم الرحمة والرضوان، إذ لم يقبلوا الاثر إلا بعد معرفة روايته وضبطه وثقته وعدالته^(١) إذ ليس من السهل تشريع أمر إيجاباً أو حظراً، تحيلاً أو تحريماً، بل أمامه ما أمامه من بذل غاية الوسع، ونهاية الجهد، في تعرف مورده ومصدره تحرياً للحق، واحتياطاً للصواب، وهكذا في كل ما يؤثر من الأقوال والآراء، سواء كانت في الأصول أو القروع أو اللغات أو الإقاصيص، ودليل هذا الأصل آية « ولا تقف، ما ليس لك به علم، أن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا » وآية « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين »

(١) مقالوه في الثقة برد السكتب إلى أهلها أقوى في هذا الباب. وقال الفقهاء: نقل المخالف لا يفتد به. ككتبه محمد رشيد

إذا عرف هذا تبين أن التساهل في الحكاية والنقل لا يقول به المحققون، ويرأون بأنفسهم عن الخوض فيه. وإنما يستروح به التعصبون والمدفعون وراء كل ناعق، أو المقلدون بدون تمحيص ونقد

من أعجب ما اتفق لي في ذلك ما رأيته في طبقات السبكي من قوله^(١) : وأما جهم فلا ندري ما مذهبه، ونحن على قطع بأنه رجل مبتدع الخ ثم قال^(٢) : وأعلم أن جهما غاص في المعاني بزعمه، وأعرض عن الظواهر فسقط على أم رأسه، وقامت عليه حجج الشرع، ومنعته عن سبيل الحق أي منع، الخ : فتأمل قول السبكي : فلا ندري ما مذهبه : ثم تهجم عليه ، مع أن السبكي انتقد على ابن حزم في تحامله على الأشعري قبل أسطر وعبارته : وهذا ابن حزم رجل جريء بلسانه ، متسرع الى النقل بمجرد ظنه ، هاجم على أئمة الاسلام بالفاظه وفي كتابه (الملل والنحل) الأزرار باهل السنة ، ونسبة الاقوال السخيفة اليهم ، من غير تثبت عنهم ، والتشنيع عليهم بما لم يقولوه : ثم قال السبكي : ان ابن حزم ما بلغه بالنقل الصحيح معتقدا لأشعري ، وإنما بلغه عنه أقوال نقلها الكذابون عليه ، فصدقها بمجرد سماعه إياها ، ثم لم يكتف بالتصديق بمجرد السماع حتى أخذ يشنع اه فنقول له : لقد كدت تقع فيما رميت به الامام ابن حزم . وبمن نبه على ما وقع من تساهل بعض المؤلفين الامام غفر الدين الرازي في رسالته التي جمعها في المسائل الواقعة له في رحلته الى ما وراء النهر ، فقد قال في المسألة العاشرة ما مثاله : كتاب الملل والنحل للشهرستاني كتاب حكى فيه مذاهب أهل العالم بزعمه ، الا أنه غير معتمد عليه ، لأنه نقل المذاهب الاسلامية من الكتاب

المسمى بالفرق بين الفرق من تأليف الاستاذ أبي منصور البغدادي (قال الرازي) وهذا الاستاذ كان شديد التعصب على المخالفين ، فلا يكاد ينقل مذهبهم على الوجه ، ثم ان الشهرستاني نقل مذاهب الفرق الاسلامية من ذلك الكتاب ، فلهذا السبب وقع الخلل في نقل هذه المذاهب اه كلام الرازي وهكذا انتقد العلامة المقيلي في العلم الشايع من ينقل مذهب المعتزلة من كتب الاشاعرة بانه حصل الغلط عليهم في بعض كلامهم . وذكر ان هذا كثير الوقوع في حكاية المذاهب (قال) صحة الرواية تنبني على التحري وعدم المجازفة ، ثم أثني على الرازي في تحريه النقل عن المعتزلة وعبارته : قد أكثر الرازي في تفسيره الحكاية عن القاضي وغيره من المعتزلة (ثم قال) الرازي أكثر الناس عناية في هذا الشأن ، وأدقهم مسلكا وأوسعهم مجالا ، وحاله في كتبه تحرير حجج الخصوم على أبلغ ما يمكنه ، وليس كسائر الاشاعرة لا يعرفون مذهب المعتزلة على حقيقته ، ولا ينصفونهم فيما عرفوا (قال) وكذلك الزمخشري تنصيصاً وتلويحاً ، وإيماءً وتصريحاً ، كما قال بعضهم انه دس الاعتزال تحت كل ذرة من كتابه .

وقال أيضاً : علم من المختلفين في العقائد اتباع الهوى وقبول المثالب من دون تثبت : ذكر ذاك في نقده على الذهبي في قوله عن الجاحظ انه باقمة قليل دين (قال) هو أجل من ذلك وان تحامل عليه مخالفوه في العقائد ، فلا يصدقون عليه ، وأصحابه المعتزلة أخبر به ، فهو عند المعتزلة من جلة العلماء ، وعند الجميع مقدم الاذكياء الحكماء اه

وقال أيضاً : وقد صار كل من الفرق يحكي الشر عن مخالفه ويكتم الخير ، بل يروي الكذب والبهت ، كما تذكر الاشاعرة أن المعتزلة تنكر

عذاب القبر، ترى ذلك فاشيا بينهم، مع ان النقل عنهم باطل، وهو شبهه
تذف الغافلات، فان المعتزلة لا تكاد تظن قائلاً يقول هذا الا شذوذاً،
مثل الرئيسي وضرار وهما بيت الغرائب، مع ان ضراراً ليس من المعتزلة
في روايتهم، لانهم رووا عنه القول بالرؤية بحاسة سادسة، ورووا عنه
القول بخلق الأفعال، وانه رجع عن الاعتزال، (قال) وعلى الجملة فليس
شذوذه عن الفريقين بغريب، وانما المنكر إلزام المعتزلة قوله، وانما هذه
المسألة — كسائر المسائل — لا بد فيها من شذوذ كشذوذات الغنبري
والظاهرية، وهذا شيء كثير يطالعك عليه كتب المقالات اهـ

ويتفرع من هذا البحث مسألة جلييلة، وهي إلزام الناس لوازم
أقوالهم، واصافتها اليهم إضافة أقوالهم أنفسهم، وقد نبه عليها أئمة الاصول
قال الامام أبو اسحق الشيرازي في اللمع: ما يقتضيه قياس قول المجتهد
لا يجوز أن يجعل قولاً له (قال) ومن أصحابنا من قال انه يجوز أن
يجعل ذلك قولاً له، وهذا غير صحيح، لان القول مانص عليه وهذا لم
ينص عليه، فلا يجوز أن يجعل قولاً له اهـ

ومثله يجري في قولهم: لازم المذهب ليس بمذهب، وقد رأيت
شيخ الاسلام ابن تيمية تفصيلاً في هذه المسألة، — وهو قوله في بعض
فتاويه: لازم قول الانسان نوعان (أحدهما) لازم قوله الحق، فهذا مما
يجب عليه أن يلتزمه فان لازم الحق حق، ويجوز أن يضاف اليه اذا علم
من حاله انه لا يمتنع من التزامه بعد ظهوره، وكثيراً ما يضيف الناس الى
مذهب الأئمة من هذا الباب (والثاني) لازم قوله الذي ليس بحق، فهذا

لا يجب التزامه ، اذ أكثر ما فيه انه تناقض ، وقد ثبت ان التناقض واقع من كل عالم غير النبيين عليهم السلام . ثم ان من عرف من حاله انه يلتزمه بعد ظهوره فقد يضاف اليه ، والا فلا يجوز أن يضاف اليه قول لو ظهر له لم يلتزمه لكونه قد قال ما يلتزمه وهو لا يشعر بفساد ذلك القول ولا بلامه (قال رحمه الله) وهذا التفصيل في اختلاف الناس في لازم المذهب هل هو مذهب أم ليس بمذهب ، هو أجود من اطلاق أحدهما ، فما كان من اللوازم يرضى القائل بعد وضوحه به فهو قوله ، وما لا يرضاه فليس قوله وان كان متناقضاً ، وهو الفرق بين اللازم الذي يجب التزامه مع اللزوم ، واللازم الذي يجب ترك اللزوم للزومه ، وهذا متوجه في اللوازم التي لم يصرح هو بعدم لزومها ، فأما اذا تقي هو اللزوم ، لم يجوز أن يضاف اليه اللازم بحال اه كلامه وهو تفصيل راعى فيه ما عليه أتباع الأئمة من اضافة ما يجري على قواعدهم اليهم ، وجعله قولاً لهم ، بحجة ان قواعدهم لا نأباه ، أو انه يعلم من حاله انه لا يتمتع من التزامه ، كما قاله تقي الدين ، ولا يخفى ان الاقعد هو التورع عن الاضافة مطلقاً ، فان الذي يضاف الى المرء هو ما قاله أو رواه عنه ثقة ، وأما تقويل الانسان ما لم يقل والتزامه إياه ، وأخذ نتائج منه ، فهذا لا يدل عليه منقول ، ولا يؤيده معقول ، ولا جرى عليه التابعون باحسان . وانما نشأ هذا لما استفحل أمر التقليد ، وعومت أقوال المتبوعين معاملة أقوال المعصوم ونصوص الكتاب نعوذ بالله من ذلك ، وذلك ظاهر لمن له أدنى إلمام بسير القرون ، واختلاف حال السلف عن الخلف في تحمل العلوم على أصولها

(١٠) تمثل الشعراء بمذهب الجهمية

قال الامام ابن تيمية في كتابه « موافقة صريح المعتقد لصريح المنقول » : أصل قول الجهمية هو تقي الصفات بما يزعمونه من دعوى العقليات التي عارضوا بها النصوص اذ كان العقل الصريح الذي يستحق أن تسمى قضاياه عقليات موافقا للنصوص لا مخالفا ، ولما كان قد شاع في عرف الناس ان قول الجهمية مبناه على النفي صار الشعراء ينظمون هذا المعنى كقول أبي تمام :

جهمية الاوصاف الا انهم قد لقبوها جوهر الاشياء اهـ

(١١) بيان ان مذهب الجهم متلقى عن الجعد بن درهم

وشيء من أنباء الجعد وقتله

روى الأئمة ان أول من قال بخلق القرآن وخاض فيه وصيره هجيرا الجعد بن درهم ، وكان مؤدب^(١) مروان آخر ملوك بني أمية ، ولذا كان يلقب مروان بالجعدي ، لانه تعلم من الجعد مذهبه في القول بخلق القرآن والقدر وغير ذلك ، وكان الناس يذمون مروان بنسبته اليه ، قاله ابن الاثير

وقال الحافظ ابن عساكر في تاريخه : أقام الجعد بدمشق حتى ظهر القول بخلق القرآن ، فنطلبه بنو أمية فهرب وسكن الكوفة ، فلقبه بها

(١) المؤدب : معلم الأدب ، وهو رياضة النفس على حسن الاخلاق وفعل المكارم ، بمثابة للمربي والمرشد ، أو معلم السلوك الادبية . ولا يخفى ان الامراء تعنى باتقاء امثال الفضلاء لتربية ابنائهم على العلوم والاخلاق الفاضلة

الجهنم بن صفوان فتقلد عنه هذا القول

وقال ابن الاثير في سيرة هشام : قيل ان الجعد بن درهم أظهر مقالته بخلق القرآن أيام هشام بن عبد الملك فأخذه هشام وأرسله الى خالد القسري وهو أمير العراق وأمره بقتله ، فحبسه خالد ولم يقتله ، فبلغ الخبر هشاماً ، فكتب الى خالد يلومه ويعزم عليه أن يقتله ، فأخرجه خالد من الحبس في وثاقه ، فلما صلى العيد يوم الاضحى ، قال في آخر خطبته : انصرفوا وضحوا تقبل الله منكم ، فاني أريد ان أضحي اليوم بالجعد بن درهم ، فانه يقول ما كلم الله موسى ، ولا اتخذ ابراهيم خليلاً ، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً : ثم نزل فذبحه اه

وقال ابن تيمية في الرسالة المحمية : أصل فشو البدع بعد القرون الثلاثة وان كان قد نبع أصلها في أواخر عصر التابعين (ثم قال) وأول من حفظ عنه مقالة التعطيل في الاسلام هو الجعد بن درهم ، وأخذها عنه الجهنم بن صفوان وأظهرها فنسبت اليه اه ومراده بالتعطيل حمل الصفات الربانية على المجاز المستلزم للتعطيل لان التعطيل من لوازم مذهبه ^(١)

(١٢) نبذة من أخبار خالد بن عبد الله القسري قاتل الجعد أستاذ الجهنم

اشتهر هذا الامير بقتل الجعد ، وحكى ذلك كل من رد على الجهمية ومن الناس من أثنى عليه بقتله ، وعده غيرة على الدين ، ومنهم من رأى ان قتله كان لامر سياسي الا انه موه باسم الدين اقتناعاً للعامة بقتله . ثم منهم من وهم ان هذا الامير كان من الاخيار لأثره هذا ، ومنهم من رأى

(١) التار : المراد بالتعطيل تقي الصفات لا تقي وجود الاله

عكس هذا . ولما كان من متمات بحثنا هذا إماطة الحجاب عن الارتياح في هذا الرجل عولنا على أئمة التاريخ في ترجمة حاله ^(١) وماخصها ان خالدا هذا هو خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد بن كرز من بجيلة ، فأما جده (يزيد) فإنه أسلم مع أبيه أسد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى عنه رواية يسيرة ، ثم خرج في عهد عمر رضي الله عنه في بعوث المسلمين الى الشام ، فكان بها ، وكان مطاعاً في اليمن عظيم الشأن ، ثم صار من قواد معاوية وأمراء بعوثه وأما ابنه (عبد الله) فلم تكن له نباهة آبائه ، وأهل المثالب يقولون انه دعي ، وكان مع عمرو بن سعيد بن الأشدق على شرطته أيام خلافة عبد الملك بن مروان ، فلما قتل هرب ، حتى سألت اليمانية عبد الملك فيه لما أمن الناس عام الجماعة فأمنه ، ثم مضى عبد الله الى حبيب بن مسلمة القهري وكتب له ، وكان كاتباً مفوهاً ، وذلك في خلافة عثمان بن عفان فال حظاً وشرفاً . وكان يقال له خطيب الشيطان ، ووسم خيله (القسري) ثم تدسس لملك خيلا في بلاد قسر ^(٢) فنفعته بجيلة ذلك أشد المنع ، فلم يقدر عليه حتى عظم أمره

ثم نشأ ابنه خالد بالمدينة ، وكان خالد — هذا المترجم — في حادثته يتبع المنفين والمحسنين ، وكان يقال له (خالد الخريت ^(٣)) وقع في شعر عمر بن أبي ربيعة تلقية بذلك . ثم صار في مرتبة أبيه بعده ، الى أن ولاه هشام ابن عبد الملك العراق سنة (١٠٥) واستمر الى أن عزله هشام سنة (١٢٠)

(١) كالتطري وابن الاثير والاغاني {٢} بفتح القاف وسكون السين بطن من بجيلة . وبجيلة كسيفينة حيي باليمن من معدة اقاموس (٣) الخريت بكسر الخاء وتشديد الراء الدليل الحاذق العارف بأخراث الارض اي مضايقتها

وكان الاسلام بالعراق في عهد خالد ذليلاً ، فكان يولي النصارى
والجوس على المسلمين ، وكان أهل الذمة يشترون الجواري المسلمات
ويطوئن ، فيطلق لهم ذلك ولا يغير عليهم . وسبب ذلك ان أم خالد كانت
رومية نصرانية ، ابنتى بها أبوه في بعض أعيادهم فأولدها خالدًا وأسدًا ،
ولم تسلم هي ، وبنى لها خالد بيعة في قبلة المسجد الجامع بالكوفة فكان اذا
أراد المؤذن في المسجد ان يؤذن ضرب لها بالناقوس ، واذا قام الخطيب
على المنبر رفع الناس أصواتهم بالقراءة ، فذمه الناس والشعراء ، فمن
ذلك قول الفرزدق :

ألا قطع الرحمن ظهر مطية أتنسأ تهادى من دمشق بخالد
فكيف يؤم الناس من كانت أمه تدين بأن الله ليس بواحد
بنى بيعة فيها النصارى لأمه ويهدم من كفر منار المساجد
وكان خالد قد أمر بهدم منار المساجد ، لأنه بلغه ان شاعرا قال :
ليتني في المؤذنين حياتي انهم يبصرون من في السطوح
فيشيرون أو تشير اليهم بالهوى كل ذات دلّ مليح
فلما سمع هذا الشعر أمر بهدمها

وكان يبالغ في سب أمير المؤمنين علي عليه السلام ، تؤثر عنه حكايات
في ذلك عديدة وكان مذمماً للغاية ، هجاه الفرزدق والاعشى بأشعار كثيرة
ويذكر به أقوال تقشر لذكراها الابدان ، وقد قص شيئا منها ابن الاثير
وأبو الفرج الاصبهاني ، ولما قصها أبو الفرج قال في اثرها : اللهم العن
خالدا واخره وجدد على روحه العذاب

(١) المثار : الظاهر انه اعتذر بذلك اعتذاراً لأن هذا لا يصح ان يكون سبياً

ثم آل أمر خالد الى أن غضب عليه هشام، وعزله عن العراق، وولى مكانه يوسف بن عمر الثقفي، وأمره بحبسه وتعذيبه، فحبسه ثمانية عشر شهرا بالحيرة مع ابنه، الى أن أمر الوليد بضربه فضرب، ثم حبس، ثم حمل الى يوسف بن عمر فعذب به عذابا شديدا، ثم قتله ودفنه بالحيرة في المحرم سنة ١٢٦ وكانت غلة خالد بالعراق عشرين الف الف، ولما ختن نائبه طارق ابنه بالكوفة أهدى اليه خالد الف وصيف ووصيفة سوى الاموال والثياب، ولما ولي بعد خالد يوسف الثقفي قال يحيى بن نوفل يمتدحه، ويعرض بأعمال خالد الذميمة :

أتانا وأهل الشرك أهل زكاتنا وحكامنا فيما نسر ونجهر
فلما أتانا يوسف الخير أشرقت له الارض حتى كل واد منور
وحتى رأينا العدل في الناس ظاهراً وما كان من قبل العقيلي يظهر
ومن أراد استيفاء أحواله وأخباره بأفظم من هذا مما نصون عنه
بحسنا المسطور فايرجع الى كتاب الاغانى لابي الفرج الاصبهاني رحمه الله

**

(١٣) حمل الاثرية على الجهمية والاغراء بهم

قال الشهرستاني: كان السلف كلهم من أشد الرادين على جهم ونسبته الى التعطيل اه ومن أشهر كتبهم في الرد عليه كتاب الامام أحمد بن حنبل في الرد على الجهمية، وكتاب الامام الدارمي، وكتاب التوحيد والرد على الجهمية للامام البخاري في آخر صحيحه، وفي كتابه خلق الافعال أيضاً. وكتاب (الرد على الجهمية) لابن أبي حاتم وغير هؤلاء ومن أوسع من عني بالرد عليهم من المتأخرين الامام ابن تيمية في عدة

من مؤلفاته وفتاويه، وكذلك تلميذه الامام ابن القيم في بعض مؤلفاته مثل كتاب اجتماع الجيوش الاسلامية على حرب المعطلة والجهمية وكتاب الكافية الشافية وقد عد الامام أبو القاسم الطبري الحافظ في كتابه (شرح أصول السنة) ممن قال «القرآن كلام الله غير مخلوق» نحواً من خمسمائة وخمسين نفساً من التابعين والائمة المرصنين، على اختلاف الاعصار، ومضي السنين والاعوام، (قال) وفيهم نحو من مائة امام، ممن أخذ الناس بقولهم، وتدينوا بمذاهبهم، لا ينكر عليهم منكر، (قال) ومن أنكر قولهم استتابوه، أو أمروا بقتله أو نفيه أو صلبه^(١) قال ولا خلاف بين الامة ان أول من قال «القرآن مخلوق» جعد بن درهم في سني نيف وعشرين ومائة ثم جهم بن صفوان اهـ

(١٤) رأي الأثرية في الجهمية

احسن من كتب في هذا المعنى الامام ابن قتيبة في شرح مختلف الحديث، فانه صنفه انتصاراً لحاملي الاثر من خصومهم، وكان ابن قتيبة للأثرين كالجاحظ للجهمية خطيباً مقوفاً كاتباً بليغاً، وهاك ما قاله في مقدمة كتابه المنوه به: «اما بعد اسعدك الله تعالى بطاعته، وحاطك بكلاءته، ووفقك للحق برحمته، وجعلك من أهله، : فانك كتبت اليّ تعلمني ماوقفت عليه من ثلب أهل الكلام أهل الحديث وامتثالهم، واسبابهم في الكتب بذمهم، ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض، حتى وقع الاختلاف، وكثرت النحل، وتقطعت العصم، وتعادى المسلمون،

(١) هذا موضع الشاهد من قولنا في الترجمة : والاغراء بهم

وأكفر بعضهم بعضا وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث (الى ان قال) ومع روايتهم كل سخافة تبعث على الاسلام الطاعنين ، وتضحك منه الملاحدين ، وزهد في الدخول فيه المرتادين ، وتزبد في شكوك المرتابين ، وقد قنعوا من العلم برسمه ، ومن الحديث باسمه ، ورضوا بان يقولوا فلان عارف بالطرق ورواية الحديث ، وزهدوا في ان يقال عالم بما كتب ، او عامل بما عمل (ثم قال) هذا ما حكيت من طعنهم على اصحاب الحديث . (ثم قال) وقد تدبرت مقالة أهل الكلام ، فوجدتهم يقولون على الله مالا يعلمون ، ويفتنون الناس بما يأتون ، ويصرون القذى في عيون الناس ، وعيونهم تطرف على الاجذاع ، ويتهمون غيرهم في النقل ، ولا يهتمون آراءهم بالتأويل ، ومعاني الكتاب والحديث وما اودعاه من لطائف الحكمة ، وغرائب اللغة ، لا يدرك بالطرفة والتولد والعرض والجوهر والكيفية والكمية والأينية . ولو ردوا المشكل منهما الى أهل العلم بهما لوضح لهم المنهج ، واتسع لهم المخرج ، ولكن يمنع من ذلك طلب الرئاسة ، وحب الاتباع ، واعتقاد الاخوان بالمقالات ، والناس اسراب طير يتبع بعضها بعضا ، ولو وجد لهم من يدعي النبوة او الربوبية لوجد على ذلك أتباعا وأشياحا ، وقد كان يجب مع ما يدعونه من معرفة القياس ، وإعداد آلات النظر ، ان لا يختلفوا كما لا يختلف الحساب والمساح والمهندسون ، فما بهم أ أكثر الناس اختلافا ليس منهم واحد الا وله مذهب في الدين يدان برأيه ، وله عليه تبع^(١)

(١) يشير الى فرق المعتزلة العديدة ، كما تراها في كتب الملل والنحل ، وهم المنعنيون بعداء أهل الأثر

(ثم قال ابن قتيبة) « وقد كنت في عنفوان الشباب، وتطلب الآداب، أحب أن اتعلق من كل علم بسبب وإن أضرب فيه بسهم، فربما حضرت بعض مجالسهم، وأنا متثر بهم، طامع أن اصدر عنهم بفائدة أو كلمة تدل على خير، أو تهدي لرشد، فارى من جرائتهم على الله تبارك وتعالى، وقلة توقيهم، وحملهم اتسهم على العظام لطرده القياس ما ارجع معه خاسرا نادما، ولقد غلا كثير من الاثرية في الحمل على الجهمية، فصرح بالتكفير واستحلال الدم، نعوذ بالله من النلو، حتى قام الائمة المحققون وحظروا النبز بالكفر، كما سترأ في بحث على حياله، آخر مقالنا هذا ان شاء الله ومن استقرأ كلام السلف في ذم الجهمية، تبين له ان سببه شيان (الاول) شدة تمسك السلف بالظواهر، واعظام تأويلها بوجه ما، ولو سوغته اللغة بما فيها من المجاز، كأنهم أشفقوا ان يفضي باب التأويل الى التعطيل، بل رأوا هو هو، حتى ان لازم المذهب عندهم مذهب^(١) قال ابن تيمية: ولما كان أصل قول جهم هو قول المبدلين من الصابئة، وهؤلاء شر من اليهود والنصارى كان الائمة يقولون ان قولهم شر من قول اليهود والنصارى.

(السبب الثاني) قال ابن تيمية: ان الزنادقة المحضة مثل الملاحدة من القرامطة ونحوهم كانوا إبان ظهورهم يتسترون بالتجهم والتشيع اه فالتبسوا على السلف، لذلك حملوا عليهم كما روى البخاري في كتاب خلق الافعال عن أبي عبيد قال: ما ابالي أصليت خلف الجهمي والرافضي، أو صليت (١) لانتس مامر من البحث والتفصيل في هذه المسألة في الكلام على التنبيه لما وقع من خلل الثقل عن الجهمية وغيرهم قد ذكر

خلف اليهودي والنصراني ، ولا يسلم عليهم ولا يمارون ولا يناحون ولا يشهدون ولا تؤكل ذبائحهم اه ولا يشك ان مرادم اولئك الزنادقة الملاحدة الذين آمنوا بالتجهم والتشيع . اما صالحوا الجهمية والشيعة فبمزل عن هذا الجرح كما لا يخفى

(١٥) رأي الجهمية في الاثرية

لما كان القصد مما جمعناه الوقوف على الحقائق التاريخية فيه ، كان من تمامه العلم بآراء هذه الفرق بمضاهي بمض ، ليزداد بصيرة في مذهبها من يروم مناقشتها الحساب ، قال الامام ابن بطه : ومن كلامهم — يعني الجهمية — من اتحل مذهب الاثر واعتقد ما في الاحاديث على ظاهرها ، فهو حشوي زائغ ، وعند التحقيق كافر اه^(١)

وقال الاديب عبيد المؤمن الاصفهاني في « أطباق الذهب »^(٢) « مامثاله : مثل المقلد بين يدي المحقق ، مثل الضري بين يدي البصير المحدث ، ومثل الحكيم والحشوي ، كالمتة والمشوي ، ما المقلد الا جل مخشوش ، له عمل مغشوش ، قصاراه لوح منقوش ، يقع بظواهر الكلمات ، ولا يعرف النور من الظلمات ، يركض خيول الخيال ، في ظلال الضلال ، شغله نقل النقل ، عن نخبة العقل ، واقنعه رواية الرواية ، عن در الدراية ، يروي في الدين عن شيخهم ، كمن يقوده أعمى في ليل مدلم ، ومن طلب

(١) أي لان الظاهر — على ما يفهمونه — يؤدي الى التميل والتشبيه بالخلوقات ، وقد تقدم في فلسفة جهم شيء من التحقيق في معنى الظاهر ، بما يرجع الخلاف لفظيا (٢) في المقالة السادسة والثلاثين

العلم بالعننت ، تورط في هوة العنت ، والحق وراء السماع ، والعلم بمعزل عن الرقاع ، فما أسعد من هدي الى العلم ونزل رباعه ، وأري الحق حقا ورزق اتباعه ، وما أشقى جهالا قلدوا الآباء فهم على آثارهم مقتدون ، (أولو كان كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون) اهـ

ومن مثل هذا يعلم مبلغ تفرقة الجهمية من الاثر والاثريين ، ونبذهم اياهم بما تجل أقدارهم عنه ، ولئن وجد في الرواة من جعل همه التوسم في الرواية دون الدراية ، — وهم الذين عنانهم الامام مسلم في مقدمة ضحيجه — الا ان أئمة الرواية لم يقنعوا الا بالبحث والتأصيل ، والتفريع والتخريج ، وقد طبق علمهم الآفاق ، وسارت بمذاهبهم وأصولهم الركبان ، وسند ذكر تفريط الجهمية في المنقول ، وهو ما حادهم الي النيل من أهله ، وبالله التوفيق

(١٦) تفريط الجهمية في السمع والنقل ، وسواهم في الغاية بالعقل

من المعلوم ان الجهمية قصروا في علم السمع والنقل ، وهو علم الرواية ، فجانبوا كثيرا من المرويات المشهورة المعروفة عند أهلها ، وتمحلوا في ردها أو تأويلها بما لا يرتضيه منصف ، فقائم ركن عظيم من أركان أصول الشرع وهو السنة ، وما يتبهما من علومها المتنوعة ، وفنونها المحررة ، وهل يزرى بعلم زخر بحره ، وتلاطم بالشرائع موجه ؟

قال المقبل في العلم الشاخب — في تخطيطة المستزلة في رد الحديث الصحيح بمجرد الرأي مامثاله : فان صحح الحديث لزمننا تصديقه ، فان فهمنا معناه والا ردنا علمه الى الله سبحانه ، ولكن هذه طريقة اعتمدها متكلمة المستزلة ، وهي مردودة عتلا وسمعا ، فلذا ردوا أحاديث الصفات ، وفي

القرآن مافي الحديث من ذلك وما ينبني التفرقة بينهما ،وما أحسن جواب
بعض المحدثين ، وقد سئل عن أحاديث الصفات فقال : رواها الذين رووا
لنا الصلاة والزكاة وسائر الشريعة فالواجب تسليم ماصح ، وما اشبه معناه
رددناه الى الله سبحانه ، فلا يغرنك قولهم آحادي فلا تقبله في مقابلة العقل ،
لان مارواه الثقات مقبول ، والا اطرحنا أكثر الشريعة ، والدليل على
قبول الآحاد شامل لكل الدين ، والتفرقة جاءت من قبلهم لامن قبل الله
ورسوله ، اذ العقل قد فرضنا انه لم يدرك حقيقة ذلك ، فكيف يقال
انه مصادم له اه

وأما خصوم الجهمية فهم اتقنوا علم السمع ، وعلموا منه كثيرا من
القواعد ، وتواتر من السمع لهم ما لم يتواتر لغيرهم ، الا انهم ظنوا ان العلوم
العقلية معارضة لما عرفوه من السمع الحق ، وحسبوا ان الاصغاء لعلم المقول
والنظر اليه يستلزم البدعة من غير بد ، مع ان العقل السليم لا ينافي السمع
الصحيح . قال الامام الغزالي رحمه الله في الاحياء : لاغنى بالعقل عن
السمع ، ولاغنى بالسمع عن العقل ، فالداعي الى محض التقليد مع عزل
العقل بالكلية جاهل ، والمكتفي بمجرد العقل عن أنوار القرآن والسنة
منور ، فايك أن تكون من أحد الفريقين ، وكن جامعاً بين الاصلين ،
فان العلوم العقلية كالأغذية ، والعلوم الشرعية كالادوية اه



(١٧) بيان ان انقسام الناس الى التجهم يشبه انقسامهم الى التشيع

وذلك ثلاث درجات

قال الامام ابن تيمية : ليس الناس في التجهم على مرتبة واحدة ، بل

انقسامهم في التجهم يشبه انقسامهم في التشيع ، فان التجهم والرفض هما أعظم البدع أو من أعظم البدع التي أحدثت في الاسلام ، ولهذا كان الزنادقة المحضة مثل الملاحدة من القرامطة ونحوهم انما يتسترون بهذين بالتجهم والتشيع ، وقد كان أمرهم اذ ذاك لم ينتشر وينفرع ويظهر فسادهم كما ظهر فيما بعد ذلك

فان الرافضة القدماء لم يكونوا جهمية ، بل كانوا مثبتة للصفات ، وغالبهم يصرح بلفظ الجسم وغير ذلك ، كما قد ذكر الناس مقالاتهم ، كما ذكر أبو الحسن الاشعري وغيره في كتب المقالات

والجهمية لم يكونوا رافضة بل كان الاعتزال فاشيا فيهم ، والمعتزلة كانوا ضد الرافضة ، وهم الى النصب أقرب ، فان الاعتزال حدث من البصرة ، والرفض حدث من الكوفيين ، والتشيع كثر في الكوفة ، وأهل البصرة كانوا بالصد ، فلما كان بعد عهد زمن البخاري من عهد بني بويه ، فشا في الرافضة التجهم واكثر أصول المعتزلة ، وظهرت القرامطة ظهوراً كبيراً ، وجرى حوادث عظيمة

والقرامطة بنوا أمرهم على شيء من دين المجوس وشيء من دين الصابئة ، فأخذوا عن هؤلاء الاصلين النور والظلمة ، وعن هؤلاء العقل والنفس ، ورتبوا لهم ديناً آخر ليس هو هذا ولا هذا ، وجعلوا على ظاهره من سيما الرافضة ما يظن الجاهل به انهم رافضة ، وانما هم زنادقة منافقون ، اختاروا ذلك — لان الجبل والهوى في الرافضة أكثر منه في سائر أهل الاهواء

والشيعة هم ثلاث درجات (شرها الغالية) الذين يجمعون ليلي شيئاً

من الإلهية أو يصفونه بالنبوة ، وكفر هؤلاء بين لكل مسلم يعرف الاسلام وكفرهم من جنس كفر النصارى من هذا الوجه

(والدرجة الثانية) وهم الرافضة المعروفون كالامامية وغيرهم الذين يعتقدون ان عليا هو الامام الحق بعد النبي صلى الله عليه وسلم بنص جلي أو خفي ، أو انه ظلم ومنع حقه ، وينغضون أبا بكر وعمر ويشتمونهما ، وهذا هو عند الأئمة سيما الرافضة وهو بنص أبي بكر وعمر وسبهما

(والدرجة الثالثة المفضلة) من الزيدية وغيرهم الذين يفضلون عليا على أبي بكر وعمر ، ولكن يعتقدون امامتها وعدالتها ويقولونها ، فهذه الدرجة وان كانت باطلة فقد نسب اليها طوائف من أهل الفقه والعبادة وليس أهلها قريبا ممن قبلهم ، بل هم الى أهل السنة أقرب منهم الى الرافضة ، لانهم ينازعون الرافضة في امامة الشيخين وعدلها وموالاةهما ، وينازعون أهل السنة في فضلها على علي ، والنزاع الاول أعظم ، ولكن هم المراقبة التي تصعد منه الرافضة ، فهم لهم باب

(وكذلك الجهمية على ثلاث درجات) (فسرها الغالية) الذين ينفون أسماء الله وصفاته ، وإن سموه بشيء من أسمائه الحسيني قالوا هو مجاز ، فهو في الحقيقة عندهم ليس بمحي ولا عالم ولا قادر ولا سميع ولا بصير ولا متكلم ، ولا يتكلم ، وكذلك وصف العلماء حقيقة قولهم كما ذكره الامام أحمد فيما ذكره في الرد على الزنادقة والجهمية ، قال فعند ذلك تبين للناس انهم لا يثبتون شيئا ، ولكنهم يدفعون عن أنفسهم الشبهة بما يقرون في العلانية ، فاذا قيل لهم فن تعبدون؟ قالوا نعبد من يدبر أمر هذا الخلق . فقلنا فهذا الذي يدبر أمر هذا الخلق هو مجهول لا يعرف بصفة ، قالوا

نعم ، قلنا قد عرف المسلمون انكم لا تثبتون شيئا ، انما تدفعون عن أنفسكم
الشنعة بما تظهرون ، فقلنا لهم هذا الذي يدبر هو الذي كلم موسى ، قالوا
لم يتكلم ولا يتكلم ، لان الكلام لا يكون الا بجارحة ، والجوارح عن الله
متنفية ، واذا سمع الجاهل قولهم يظن انهم من أشد الناس تعظيما لله ،
ولا يعلم انهم انما يقودون بقولهم الى ضلال . وقال أبو الحسن الاشعري
في كتاب المقالات والابانة : الذين نقوا صفات رب العالمين ، وقالوا انه
لا علم له ولا قدرة ولا سمع ولا بصر ، انما أخذوه عن اخوانهم من
المتفلسفة الذين يزعمون ان للعالم صانعا لم يزل ليس بعالم ولا قادر ولا سميع
ولا بصير ، غير ان هؤلاء لم يستطيعوا ان يظهروا ما كانت الفلاسفة تظهروه ،
فاظهروا معناه ، وقالوا ان الله عز وجل عالم قادر سميع بصير من طريق
التسمية . من غير ان ثبت له علما أو قدرة أو سمعا أو بصرا . وقد أفصح
بذلك رجل يعرف بابن الاباري كان ينتحل قولهم ، فزعم ان البارئ تعالى
عالم قادر سميع بصير في المجاز لافي الحقيقة . وهذا القول وهو قول الغالية
النفاة للاسماء حقيقة هو قول القرامطة الباطنية ، ومن سبقهم من اخوانهم
الصباغة الفلاسفة

(والدرجة الثانية) من التجهم هو تجهم المعتزلة ونحوهم الذين يقرون
باسماء الله الحسنى في الجملة لكن ينفون صفاته ، وهم أيضا لا يقرون باسماء
الله الحسنى كلها على الحقيقة ، بل يعملون كثيرا منها على المجاز ، وهؤلاء
هم الجهمية المشهورون

(والدرجة الثالثة) هم الصفاتية المثبتون المخالفون للجهمية ، لكن
فيهم نوع من التجهم كالذين يقرون باسماء الله وصفاته في الجملة ، لكن

يردون طائفة من اسمائه وصفاته الخيرية وغير الخيرية ويتأولونها، كما تأول
الاولون صفاته كلها . ومن هؤلاء من يقر بصفاته الخيرية الواردة في
القرآن دون الحديث كما عليه كثير من أهل الكلام والفقهاء وطائفة من أهل
الحديث (ومنها) من يقر بالصفات الواردة في الاخبار أيضاً في الجملة ،
لكن مع نفي وتعميل لبعض ما ثبت بالنصوص وبالمعقول ، وذلك كما
محمد بن كلاب ومن اتبعه . وفي هذا القسم يدخل ابو الحسن الاشعري
وطوائف من أهل الفقه والكلام والحديث والتصوف ، وهؤلاء الى
أهل السنة المحضة أقرب منهم الى الجهمية والرافضة والخوارج والقدريّة،
لكن انتسب اليهم طائفة هم الى الجهمية أقرب منهم الى أهل السنة
المحضة ، فان هؤلاء ينازعون المعتزلة نزاعاً عظيماً فيما يثبتونه من الصفات
أعظم من منازعتهم لسائر أهل الإثبات فيما ينفونه

وأما المتأخرون فانهم والوا المعتزلة وقاربوهم أكثر ، وقدموهم على أهل
السنة والإثبات وخالفوا أوليهم (ومنها) من يتقارب فيه وإثباته، وأكثر
الناس يقولون إن هؤلاء يتناقضون فيما يجمعونه من النفي والإثبات اهـ^(١)

(١) للكلام تنمة واسعة في التسمية فليراجعها المستزيد

البحث الثاني في المعتزلة

وفيه مطالب

(١) التعريف بالمعتزلة

هذه الفرقة — كفرقة أهل السنة والجماعة — من أعظم الفرق رجالا ، وأكثرها تابعا ، فإن شيعة العراق على الاطلاق معتزلة ، وكذلك شيعة الاقطار الهندية والشامية والبلاد الفارسية ، ومثلهم الزيدية في اليمن ، فانهم على مذهب المعتزلة في الاصول ، كما قاله العلامة القبلي في العلم الشاخب ، وهؤلاء يعدون في المسلمين بالملايين ، بهذا يعلم أن الجهمية المعتزلة ليسوا في قلة ، فضلا عن أن يظن أنهم انقرضوا ، وأن لا فائدة للمناظرة معهم ، وقائل ذلك جاهل بعلم تقويم البلدان ومذاهب أهلها أما البلاد المنتشرة فيها مذهب السلف الاثرية خاصة في العقائد ، فهي بلاد نجد بتمامها ، فانها سلفية الاعتقاد ، لكن يغاب عليهم الجفاء والغلو . وفي بلاد الهند طوائف سلفية داعية الى مذهب السلف بنشر كتبه ودرسها . وفي العراق والحجاز والشام ومصر جماعات قليلة منهم يغلب عليهم الاعتدال

وأما السواد الأعظم من معظم البلاد الاسلامية فعلى مذهب الاشعري أعني ما يدعي أنه مذهبه من تلك العقائد المبثوثة في كتب المتأخرين المتداولة ، والا فلا شعري قد صرح في كتابه الابانة (*) بأنه على مذهب الامام احمد في الاعتقاد تصريحاً لا شبهة فيه . ولا ادل على

مذهب المرء وعقده من كلامه أو ما خطه يمينه ، وسندكر في آخر
البحث مادعا الى انتشار مذهب الاشعري فانتظر



(٢) سبب تلقيهم بالمعتزلة

قال الامام عبد القادر البغدادى في كتابه الفرق بين الفرق : كان
واصل ابن عطاء من متبائى مجلس الحسن البصري في زمان فتنه الازارقة ،
وكان الناس يومئذ مختلفين في أصحاب الذنوب من أمة الاسلام على فرق :
فرقة تزعم أن كل مرتكب لذنوب صغير أو كبير مشرك بالله ، وهو قول
الازارقة . وفرقة تزعم أن صاحب الذنوب المجمع على تحريمه كافر
مشرك . وفرقة تقول انه منافق ، وكان علماء التابعين في ذلك العصر
مع أكثر الامم يقولون : إن صاحب الكبيرة من امة الاسلام مؤمن
لما فيه من معرفته بالرسول وبالكتب المنزل من الله تعالى ، ولمعرفته بأن
كل ما جاء من عند الله حق ، ولكنه فاسق بكبيرته ، وفسقه لا ينفي
عنه اسم الايمان والاسلام . فلما ظهرت فتنه الازارقة بالبصرة والاهواز ،
واختلف الناس في أصحاب الذنوب على ما ذكرنا ، خرج واصل بن عطاء
عن قول جميع الفرق المتقدمة ، وزعم أن الفاسق من هذه الامم لا مؤمن
ولا كافر ، وجعل الفسق منزلة بين منزلتي الكفر والايمان ، فلما سمع الحسن
البصري من واصل بدعته هذه طرده عن مجلسه فاعتزل عند سارية من
سوارى مسجد البصرة وانضم اليه صديقه عمرو بن عبيد ، فقال الناس
يومئذ فيهما انهما قد اعتزلا قول الامم ، وسمي أتباعهما من يومئذ معتزلة ،
ثم انهما اظهرا قولهما في المنزلة بين المنزلتين ، وضما اليها دعوة الناس الى

قول القدرية على رأي معبد الجهنى اه ملخصاً
وذكر ابن خلكان في ترجمة قتادة البصري - أحد كبار علماء التابعين -
أن قتادة دخل مرة مسجد البصرة فاذا بعمر بن عبيد و نفر معه قد اعتزلوا
من حلقة الحسن البصري وحلقوا وارتفعت اصواتهم ، فامهم وهويظن
انها حلقة الحسن ، فلما صار معهم عرف انها ليست هي فقال : انما هؤلاء
المعتزلة ثم قام عنهم اه

* * *

(٣) تلقيب المعتزلة بالجهمية

علم مما اسلفنا من حياة جهم وفلسفته أن انتشار آراء جهم وشيوع
مسائله بين أولي العلم ولهج الناس بها كان سبق العصر الذي ظهرت
فيه المعتزلة ، الا انه سبق قريب ، فان هذه الفرق والنحل الاسلامية
كانت ترى يأتي بعضها اثر بعض ، وربما تعاصرت ، وقد يخل بعضها
بنهاة بعض ، أو تندغم احداها في الاخرى ، لما يجمعهما من القول
بمسائل تنفقان عليها ، ومن ذلك المعتزلة مع الجهمية ، فان المعتزلة اخذت
عن الجهمية القول بنفي الرؤية والصفات وخلق الكلام ووافقها عليها ،
وان كان لكل فروع واختيارات غير ما لاخرى ، الا ان ما توافقوا فيه
من هذه المسائل الكثيرة جعلهم كأهل المذهب الواحد ، ولذلك اطلق ائمة
الاثر لفظ الجهمية على المعتزلة ، فالامام احمد في كتابه الرد على الجهمية ،
والبخاري في الرد على الجهمية ومن بعدهم ، انما ينعنون بالجهمية في المعتزلة ، لأنهم
كانوا في التأخرين اشهر بهذه المسائل من الجهمية ، ولكن كان غرض
المتقدمين بالرد والمناقشة الجهمية ، لانها الأم لغيرها ، والسابقة على سواها

في الظهور ، بل هي اول فشة ظهرت في الاسلام بمذهب التأويل ، وقام حزبها بالدعوة الى مذهبها في ريعان الدولة الأموية كما تقدم ، فلذا غلب عند السلف اسمها على غيرها ممن قاربها وتلقى عنها

بما ذكرناه يزول الاشكال والاشتباه الذي يراه بعضهم من ذكر الجهمية في تلك المسائل ، مع انها في عرفهم وما يدرسونه في كتب الكلام المتأخرة مضافة الى المعتزلة . وحاصل دفع الاشكال ان تلقيهم بالجهمية إنما كان لما وجد من موافقتهم للجهمية في تلك المسائل مع مراعاة سبقهم فيها على المعتزلة ، وتمهيدهم السبيل للتوسع فيها فاحفظه

قال الامام ابن تيمية في منهاج السنة ^(١) : لما وقعت محنة الجهمية نقاة الصفات في ارائل المائة الثالثة على عهد المأمون واخيه المعتصم ثم الواثق ، ودعوا الناس الى التجهم وابطال صفات الله تعالى ، وطلبوا اهل السنة للمناظرة ، لم تكن المناظرة مع المعتزلة فقط ، بل كانت مع جنس الجهمية من المعتزلة والنجارية والضرارية وانواع المرجئة ، فكل معتزلي جهبي ، وليس كل جهبي معتزلياً ، لكن جهم اشد تعطيلاً ، لأنه ينفي الاسماء والصفات . وبشر المريسي كان من المرجئة ولم يكن من المعتزلة ، بل كان من كبار الجهمية أه

(٤) انتشار مقالة الجهمية بواسطة كبار المعتزلة وغيرهم

قال الامام ابن تيمية : لما كان بعد المائة الثانية انتشرت المقالة التي كان السلف يسمونها (مقالة الجهمية) بسبب بشر بن غياث المريسي وذويه (ثم قال) وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس مثل

أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب (التأويلات)
 وأبو عبد الله محمد بن عمر الرازي في كتابه الذي سماه (تأسيس التقديس)
 ويوجد كثير منها في كلام غير هؤلاء مثل أبي علي الجبائي وعبد الجبار بن
 أحمد الهمداني وأبي الحسين البصري وغيرهم ، هي بعينها التأويلات التي
 ذكرها بشر المريسي في كتابه ، كما يعلم ذلك من كتاب الرد الذي صنفه
 عثمان بن سعيد الدارمي أحد الأئمة المشاهير في زمن البخاري ، وسمى
 كتابه (رد عثمان بن سعيد ، على الكاذب العنيد ، فيما افترى من التوحيد)
 فانه حكى هذه التأويلات بأعيانها عن بشر المريسي ثم ردها ، ويدل على مطالعة
 كتابه ان هذا القول الساري في هؤلاء المتأخرين الذين تسموا بالخلف
 هو مذهب المريسية إنه

وقال الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة بشر المريسي : انه
 تفقه على أبي يوسف فبرع ، واتفق علم الكلام ، ثم جرد القول بمخاق القرآن
 وناظر عليه ، ولم يدرك الجهم بن صفوان ، انما اخذ مقالته ، واحتج لها
 ودعا اليها إنه

*
*

(٥) ظهور دولة الجهمية (المعتزلة) في عهد المأمون ، ودعواه الى مذهبهم وما
 جرى على المشاهير في مسألة خلق القرآن

من سنن الاحزاب والفرق في هذا الكون ، أن كل حزب قويت
 عصيته وعصبيته ان يتناول الى الغلب ، ويتطال على التغلب ، فيصرف
 مستطاعه لهذه السبيل ، ويسعى جهده لتأييده من اي طريق امكن ، ابتغاء
 انفراد ، وتكثير سواده ، فاذا اتى لمصبة ما ان تمدها قوة سلطان قاهر ،

وجبار مستبد، وجد لهامن نفوذ الكلمة وانتشار الدعوة، وكثرة الاعوان، ما تبلغ به اقصى امانها، والناس على دين ملوكهم بين راغب في خطاهم، أو مقلد يتبع كل ناعق

وقد عرف الخليفة (المأمون) بحبته للعلم والعلماء، وشغفه في الحكمة والحكماء، بل لم ير في اولاد الملوك من تمشق العلوم الحكيمة على حداثة سنه، واقام بين العلماء لمناظرتهم في جميع انواع العلوم مثله، فادخل عليه مرة الاوألقي في مجلس من العلماء والادباء. وقد ورث ذلك عن ابيه (الرشيد) فقد كان العلماء والادباء لا يفارقونه في حضر ولا في سفر، حتى أنه يطلب شاعره في أطراف الليل فيجده يبابه مع غيره من محدث أو نديم. وانجا قرب العلماء الى الرشيد ما بنفسه من الميل الى الأدب، والحرص على احراز العلوم، حتى كانوا اذا اجتمعوا بداره سما الى مناظرتهم من حيث العلم والتواضع له، لا من حيث السيادة عليهم، وهو بموضعه الجليل من الخلافة. وكان من الفضل بحيث ان مادبه لم تخل قط من عالم أو أديب أو شاعر. وبلغ به التواضع لهم ان معاوية المحدث الضرير كان اذا جلس الى طعامه قام الرشيد من موضعه وصب الماء على يده تعظيما لقدرة العلماء، فقال له معاوية: يا أمير المؤمنين أن تواضعك في شرفك لأشرف من شرفك، وكانت همة الرشيد مصروفة الى ترجمة كتب الفلاسفة من يونان وغيرهم بعد ان رأى جعفر أوزيره يتنازع من صحفهم ما يأمر التراجمة بتعريبه، ثم يعطيهم زنة الكتاب المعرب ذهابا، لان سوق العلم كانت نافقة عند البرامكة، وهم الذين استنهضوا هم العلماء الى تعريب صحف الاطامج، فنافسهم الرشيد في ذلك، وفي نفسه من الميل الى الأدب، والتشوق الي

الاطلاع على كنوز الحكمة ما عرف ، فانفذ رسله في احرار الاسفار القديمة ، وامر بتعريبها ^(١) واخباره في العلم ومحاضرات العلماء كثيرة ولما افضت الخلافة الى ابنه (المأمون) اقتدى بابه أو اربى عليه ، فطارت شهرته في العلم والفلسفة ، الى أن حظي بقربه أحمد بن أبي دؤاد ^(٢) وكان ابتداء اتصاله به انه قال : كنت احضر مجلس القاضي يحيى بن اكرم مع الفقهاء ، فاني عنده يوما إذ جاءه رسول المأمون ، فقال له : يقول لك أمير المؤمنين انتقل الينا وجميع من معك من اصحابك ، فلم يجب أن احضر معه ، ولم يستطع ان يؤخرني ، فحضرت مع القوم ، وتكلمنا بمحضرة المأمون فأقبل المأمون بنظر اليّ اذا شرعت في الكلام ، ويتفهم ما أقول ويستحسنه ، ثم قال لي : من تكون ، فانتسبت له ، فقال : ما أترك عنافك رمت ان احيل على يحيى فقلت : حبسة القدر وبلوغ الكتاب اجله ، فقال لا اعلمن ما كان لنا من مجلس الاحضرت فقلت : نعم يا أمير المؤمنين

وقيل : قدم يحيى بن اكرم قاضيا على البصرة من خراسان من قبل المأمون آخر سنة (٢٠٢) وهو حدث سنة نيف وعشرون سنة ، فاستصحب جماعة من اهل العلم والمرؤات ، منهم ابن أبي دؤاد ، فلما قدم المأمون بغداد في سنة (٢٠٤) قال ليحيى : اختر لي من اصحابك جماعة مجالسوني ويكثر الدخول الي ، فاختر منهم عشرين فيهم ابن أبي دؤاد ثم قال : اختر منهم ، فاختر خمسة فيهم ابن أبي دؤاد وانصل امره ، واسند المأمون وصيته عند الموت الى اخيه (المعتصم) وقال فيها : ؤا بر عبد الله

(١) عن كتاب حضارة الاسلام

(٢) بضم الدال وفتح الهذبة الممدودة بعده ، على فؤاد

ابن أبي دؤاد لا يفارقك، أشركه في المشورة في كل امرئ، فانه موضع ذلك، ولما ولي (المتصم) الخلافة، جعل أحمد بن أبي دؤاد قاضي القضاة، وعزل يحيى بن اكثم وخص به أحمد، حتى كان لا يفعل فعلا باطنا ولا ظاهرا إلا برأيه

وكان أبو العيناء يقول^(١): « ما رأيت رئيسا قط أفصح ولا أنطق من ابن أبي دؤاد، وكان اخذ عن واصل بن عطاء مسائل الكلام حتى تضلع من الكلام، وأصبح داعية اليه، فلما اتصل بالمأمون دس له القول بخلق القرآن، وحسنه عنده، وصيره يعتقه حقا ميئنا، الى أن أجمع رأي المأمون في سنة (٢١٨) على الدعاء اليه، فكتب الى نائبه على بغداد اسحق ابن ابراهيم الخزاعي ابن عم طاهر بن الحسين في امتحان العلماء كتابا يقول فيه :

« وقد عرف أمير المؤمنين ان الجمهور الاعظم، والسواد الاكبر، « من حشو الرعية، وسفلة العامة، ممن لا نظره ولا روية، ولا استضاء « بنور العلم وبرهانه، أهل جهالة بالله، وعمى عنه، وضلالة عن حقيقة « دينه، وقصور ان يقدروا الله حق قدره، ويعرفوه كنه معرفته، ويفرقوا « بينه وبين خلقه، وبين ما انزل من القرآن، فاطبقوا على انه قديم لم « يخلقه الله ويخترعه، وقد قال تعالى « انا جعلناه قرآنا عربيا « فكل ما « جعله فقد خلقه^(٢) » كما قال : « وجعل الظلمات والنور » وقال « نقص »

(١) عن تاريخ ابن خلكان

(٢) التفريع بالكلية انما يصح في مادة جعل بمعنى خلق كآية « وجعل لكم السمع والابصار - وجعل الظلمات والنور » لا في جعل بمعنى صير، ففرق بين المصنوع =
٧ - تاريخ الجهمية والمعتزلة

« عليك من أنباء ما قد سبق » فاخبر انه قصص لامور احدثه بعدها ،
 « وقال » احكمت آياته ثم فصلت » والله محكم آياته ومفصله ، فهو خالقه ،
 « ومبتدعه ، ثم انتسبوا الى السنة ، وانهم أهل الحق والجماعة ، وان من
 « سواهم أهل الباطل والكفر ، فاستطالوا بذلك واغروا به الجهال ، حتى
 « مال قوم من أهل السميت الكاذب ، والتخشع لغير الله ، الى موافقتهم ،
 « فزعوا الحق الى باطلهم ، واتخذوا من دون الله وليجة الى ضلالهم »

الى أن قال

« فرأى أمير المؤمنين ان اولئك شر الامة ، المنقوصون من التوحيد
 حظا ، أوعية الجهالة ، واعلام الكذب ، ولسان ابليس الناطق في
 أوليائه ، والهائل على اعدائه ، من أهل دين الله . واحق أن يتهم في
 صدقه ، وتطرح شهادته ولا يوثق به ، من عمي عن رشده وحظه من
 الايمان بالتوحيد ، وكان عما سوى ذلك أعمي وأضل سييلا ، ولعمر أمير
 المؤمنين أن أ كذب الناس من كذب على الله ووحيه ، وتخرص
 الباطل ، ولم يعرف الله حق معرفته ، فاجمع من محضرتك من القضاة ،
 فافرا عليهم كتابنا ، وامتنحهم فيما يقولون ، واكشفهم عما يعتقدون في

الخلق والتصير ، فكما ورد في التنزيل جعل بمعنى خلق ، فقد ورد بمعنى صير ،
 ومنه آية « انا جعلناه قرآنا عربيا » اي صيره قرآنا عربيا وأنزله بلغة العرب ولسانها ،
 ولم يصيره أعجميا فينزله بلغة العجم ومنه آيات « ياداوذا انا جعلناك خليفة في الأرض -
 وجعلوه من المرسلين - جعله دكلا - ربنا واجعلنا مسلمين لك - رب اجعل هذا البلد آمنا »
 وامثالها مما الجعل فيه بمعنى التصير البتة . وليس كتابنا هذا للمناقشة والتمحيص ،
 فلا تغفل بذلك .

خلق الله واحداً ، وأعلمهم اني غير مستعين في عمل ولا واثق بمن لا يوثق بدينه ، فاذا اقرؤا بذلك ووافقوا فرهم بنص من بحضرتهم من الشهود ، ومسألتهم عن علمهم في القرآن ، وترك شهادة من لم يقر أنه مخلوق ، واكتب لنا بما يأتيك عن قضاة أهل عملك في مسألتهم والامر لهم بمثل ذلك ،

هذه صورة كتاب المأمون في المحنة ، وقد ذيله بأشخاص كبار فقهاء بغداد وأئمة الاثر والرواية ، وتم الامر بالمحنة التي طار شررها واطال ضررها ، واشتهر من بين رجالها (الامام احمد بن حنبل) رحمه الله ورضي عنه ، ولها في التاريخ ذيل طويل ، وممن استوفى اطرافها التاج السبكي في طبقاته ، فايرجم اليها المستزيد

ثم موضع الغرابة من كتاب المأمون ، هو حمل الناس على غير ما يقتضون ، واكراههم على امر لم تمض به سنة ، ولم يجدوا فيه برهاناً من أنفسهم ، مع أن الاكراه على أصل الأصول ، ومابه العصمة والنجاة ، — وهو الدين الخالص — قد اباه الشرع ونهى عنه في غير ما موضع من التنزيل الكريم ، كآية « لا اكراه في الدين » وآية « أفأنت تُكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » وآية (وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) ولكن سكرة الدولة ، وانقلاب الرأي عقيدة التسليم والتقليد ، وعظم البطول والقدرة ، كل ذلك يحول دون الانصاف والاعتدال غالباً. وقد يظن ان ما اذاقه المأمون من الاضطهاد لرجال محته ، كان باعته ما اشار اليه في رسالته من نبز من اضطهدهم لجماعته بالكفر والضلال ، واشاعتهم ذلك بين العامة ، اذ قال في رسالته المتقدمة اعداء آل من

يلم به الملام « ثم انتسبوا الى السنة ، وانهم أهل الحق والجماعة ، وأن من سواهم اهل الباطل والكفر ، فاستطأوا بذلك واغروا به الجهال » وجليّ انه لا يطبق الصبر على هذا فقة رأسهم في هذا المعتقد الخليفة فقضاته ووزراؤه نعم قد يمكن ان يكون ذلك من بواعثه ، وقد يكون انتقاما من اضطهاد سابق ، ومقابلة له بالمثل في جزاء الاعتداء بنظيره ، اذ كان للأثرية دولة في عهد الامويين وصدرآ من الخلافة العباسية ، وكانت اقوالهم في تكفير مخالفينهم من الجهمية ، ورميهم بالزندقة ، وهدر دمهم ، تغري بهم ، وتحفظ الامراء عليهم ، وتستفز ذوي البطش منهم على الايقاع بهم ، كما يدري ذلك من سبر أقوالهم في الجهمية ، ولم يكن قتل الجعد بن درهم وغيلان الدمشقي ، بل ومثل محمد بن سيعد الشامي المصلوب ^(١) الا من جراء مقالاتهم فيهم ، والتاريخ ابو العجب

وقد كان بدء الحنة بالقول بخلق القرآن سنة (٢١٨) الى ان افضت الخلافة الى المتوكل . فأمر سنة (٢٣٤) بترك النظر والمباحثة والجدال وترك ماعليه الناس في ايام المعتصم والواثق من القول بخلق القرآن ، وأمر الناس بالتسليم والتقليد ، وأمر الشيوخ المحدثين باظهار السنة والجماعة . ولكل زمان دولة ورجال .

قال نابغة البلاء ابو بكر الخوارزمي في احدى رسائله : ليس من فرق الاسلام فرقة ، الا وقد هبت لاهلها رويحة ، ودالت لها دولة ، كما (١) أهموه بالزندقة ، واغروا به اباجعفر المنصور فصلبه ، مع ان غاية ما رمي به انه كان يضع الحديث ، ومع ذلك فقد روى عنه الثوري ومروان الفزاري وابو معاوية والحاربي وآخرون ، وقد غيروا اسمه على وجوه سترأ له . انظر بسط ترجمته في ميزان الاعتدال للذهبي

اتفق المختار بن عبيد الله للكيسانية ، ويزيد بن الوليد للنيلانية ، وإبراهيم ابن عبيد الله للزيدية ، والمأمون لسائر الشيعة ، والمعتصم والوائق للمعتزلة ، والمتوكل للنواصب والحشوية إهـ

* *

(٦) أول من صنف من المعتزلة في محاجة الانرية

قال السفاريني في شرح عقيدته : معظم خلافيات علم الكلام مع الفرق الإسلامية خصوصاً المعتزلة ، لأنهم أول فرقة أسسوا قواعد الخلاف ، لما ورد به ظاهر السنة ، وجرى عليه جماعة الصحابة رضي الله عنهم . فأول من صنف في علم الكلام والجدال والخصام مع أهل السنة والجماعة أبو حذيفة واصل بن عطاء ، وهو رئيس المعتزلة وأول من سمي معتزلياً ، وله من التصانيف كتاب المبذلة بين المنزلتين وكتاب الخطب في العدل والتوحيد ، وكتاب السبيل إلى معرفة الحق ، وكتاب معاني القرآن ، وكتاب ما جرى بينه وبين عمرو بن عبيد ، وكتاب التوبة ، وله غير ذلك ، وكانت ولادته سنة (٨٠) وتوفي سنة (١٣١)

قال ابن خلكان : كان واصل أحد الائمة البلغاء المتكلمين وكان في أيام عبد الملك وهشام بن عبد الملك ، — كما حكاه الشهرستاني ومثله في السبق إلى التصنيف في ذلك عمرو بن عبيد — من كبار ائمة المعتزلة له كلام كثير في العدل والتوحيد على اعتقاد المعتزلة توفي سنة (١٤٣) قال الذهبي في الميزان : كان المنصور — الخليفة الشير — يخضع لزهدي عمرو وعبادته ويقول : كلسم يطلب صيد * غير عمرو بن عبيد

* *

(٧) تلقب المعتزلة بالقدرية وسبب التسمية بذلك

قال الشهرستاني: المعتزلة يسمون اصحاب العدل والتوحيد ويلقبون بالقدرية: وذلك لاسنادهم افعال العباد لقدرهم وانكارهم القدر فيها موافقة لرأي معبد الجني، وغيلان الدمشقي القدرين

وقال ابو منصور البغدادى في كتاب (الفرق) في تعداد المسائل التي اتفق عليها القدرية المعتزلة: ومنها قولهم جميعا بان الله تعالى غير خالق لأكساب الناس، وان الناس هم الذين يقدرون اكسابهم، وانه ليس لله تعالى في اكسابهم صنع ولا تقدير، ولاجل هذا سماهم أهل السنة قدرية اهـ وقال ابن الاثير: سموا قدرية لانهم اثبتوا للعبد قدرة توجد الفعل باقترادها واستقلالها دون الله تعالى، وتقوا ان تكون الاشياء بقدر الله وقضائه. وقد قالوا لمخالفيهم انتم الأولى بتسمية القدرية، لانكم تجعلون الاشياء جارية بقدر من الله، ومثبت الشيء احق بالنسبة اليه من نافية، فاجابهم المبتوتون بان مثبت الشيء لنفسه أولى بالنسبة اليه ممن نفاه عن نفسه اهـ وقال الامام ابن تيمية: في آخر عصر الصحابة حدثت القدرية، واصل بدعتهم كانت من عجز عقولهم عن الايمان بقدر الله، والايمان بامر الله ونهيه، ووعدته ووعيده، وظنوا ان ذلك ممتنع، وكانوا قد آمنوا بدين الله وامره ونهيه، ووعدته ووعيده، وظنوا انه اذا كان كذلك لم يكن قد علم قبل الأمر من يطيع ومن يعصي، لانهم ظنوا ان من علم ماسيكون، لم يحسن منه ان يأمر وهو يعلم ان المأمور يعصيه ولايطيعه، وظنوا أيضاً انه اذا علم انهم يفسدون لم يحسن ان يخلق من يعلم انه يفسد، فلما بلغ قولهم بانكار القدر السابق للصحابة انكروا انكاراً عظيماً وتبرؤا منهم، حتى قال

عبد الله بن عمر : اخبر اولئك اني بريئ منهم وانهم مني براء ، والذي يحلف به عبد الله بن عمر ، لو ان لأحدهم مثل احد ذهباً فائقه ما قبله الله منه حتى يؤمن بالقدر . وذكر عن ابيه حديث جبريل ، وهذا اول حديث في صحيح مسلم ، وقد اخرج البخاري ومسلم من طريق ابي هريرة أيضاً مختصراً . ثم كثرت الخوض في القدر ، وكان اكثر الخوض فيه بالبصرة والشام وبعضه في المدينة . فصار مقتصدوم وجمهورهم يقرون بالقدر السابق وبالكتاب المتقدم ، وصار نزاع الناس في الارادة وخلق أفعال العباد ، فصاروا في ذلك حزينين ، النفاة يقولون : لا ارادة الا بمعنى المشيئة ، وهو لم يرد الا ما امر به ، ولم يخلق شيئاً من أفعال العباد . وقابلهم الخائضون في القدر من المجبرة مثل الجهم بن صفوان وامثاله ، فقالوا : ليست الارادة الا بمعنى المشيئة ، والامر والنهي لا يستلزم ارادة ، وقالوا : البديل افضل له البتة ولا قدرة ، بل الله هو الفاعل القادر فقط . وكان جهم مع ذلك ينفي الاسماء والصفات ! هـ

* *

(٨) أول من تكلم في القدر

اشتهر ان أول من احدث القول بالقدر (معبد الجهمي) قال الذهبي في الميزان : هو تآبني صدوق لكنه سن سنة سيئة ، فكان أول من تكلم في القدر . قتله الحجاج صبراً لخروجه مع ابن الاشعث اه وكان أول من يجلس الى الحسن البصري ثم سلك أهل البصرة بعده مسلكه لما رواه عمرو بن عبيد ينتحله .

يروي ان من أول تكلم في القدر (غيلان بن ابي غيلان الدمشقي)

ويقال انه اخذ عن معبد ، ولا منافاة فالاولية نسبية ، بمعنى ان كلا منهما سبق وتقدم على كل من خاض في القدر بعدها

وغيلان هذا كان مولى عثمان بن عفان ، وكانت داره بدمشق في ربض باب الفراديس شرقي دمشق . وحكي ابن عساكر ان عمر بن عبد العزيز كان لأم غيلان على رأيه ، فكف عن ذلك حتى مات عمر ، فلما مات سال غيلان في القدر سيل الماء ، وكان يفتي الناس لما حجج مع هشام سنة (١٠٦) . قال الازاعي : قدم علينا غيلان القدري في خلافة هشام ابن عبد الملك ، فتكلم غيلان وكان رجلا مفوها ، ثم اسكر الناس الواقعة فيه والسعاية بسبب رأيه في القدر ، واحفظوا هشام بن عبد الملك عليه ، فأمر بقطع يديه ورجليه وقتله وصلبه

* *

(٩) رجال الجهمية والمعتزلة (القدرية) ممن روى لهما الشيخان

البخاري ومسلم في صحيحهما

من المقرر في الاصول ان ائمة الرواية والاثار لم يتجافوا الرواية عن المبدئين ، فقد حملوا عن الشيعة والمرجئة والقدرية والخوارج وغيرهم وضع تصلب الشيخين في الرواة وتحريمهما ، لم يريا مانعا من الرواية عن اعلام من رمي ببدعة ، اتجاعا للعلم واستقاء للحكمة من مناهلها . وقد سهر الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح اسما من بذلك ممن خرج البخاري . وسرد الحافظ السيوطي في (تدريب الراوي شرح تقريب النواوي) منهم من خرج له الشيخان واحدهما . وأما من رمي بذلك ممن روى لهم غير الشيخين فقد تكلفت به كتب الرجال . ومن أشهرها الآن (نقد الرجال) للحافظ الذهبي

ولما كان بحثنا في الجهمية والمعتزلة رأيت مما يتممه ايراد من سُي من رجالهما في الصحيحين ليعلم بذلك تسامح المحدثين في الاخذ بمن رمي ببدعة — اذا كان ثقة صدوقا — وفي تلقي السنة منه طرحا للتعصب ، واعترافا بقدر ذوي الفضل

(١) (بشر بن السري) قال السيوطي : رمي برأي جهم — وهو تقي صفات الله تعالى والقول بخلق القرآن — وقال الذهبي : حديثه في الكتب الستة ، روى عنه الامام أحمد ، وقال كان متقنا للحديث عجبا . وقد زعم الذهبي انه رجع عن التجهم ، لكن يبطله تعصب الحميدي عليه ، وقوله : جهمي لا يحل ان يكتب عنه ، فمع كونه جهميا روى عنه الائمة المشاهير ، ولم يحفلوا بقول الحميدي ولا غيره فيه

(٢) ثور بن زيد المدني (٣) ثور بن يزيد الحمصي (٤) حسان بن عطية الحاربي (٥) الحسن بن ذكوان (٦) داود بن الحصين (٧) ذكريا بن اسحق (٨) سالم بن عجلان (٩) سلام بن عجلان (١٠) سلام بن مسكين (١١) سيف بن سليمان المكي (١٢) شبل بن عباد (١٣) شريك بن ابي نمر (١٤) صالح بن كيسان (١٥) عبد الله بن عمرو (١٦) عبد الله بن ابي ليلى (١٧) عبد الله بن ابي نجيح (١٨) عبد الاعلى بن عبد الاعلى (١٩) عبد الرحمن بن اسحق المدني (٢٠) عبد الوارث بن سعيد الثوري (٢١) عطاء بن ابي ميمونة (٢٢) العلاء ابن الحارث (٢٣) عمرو بن ابي زائدة (٢٤) عمران بن مسلم القصير (٢٥) غمير بن هانئ (٢٦) عوف الامراي (٢٧) كهس بن المنهال (٢٨) محمد ابن سواء البصري (٢٩) هرون بن موسى الاعور النحوي (٣٠) هشام . ٨ — تاريخ الجهمية والمعتزلة .

الدستوائي (٣١) وهب بن منبه (٣٢) يحيى بن حمزة الحضرمي قال السيوطي : هؤلاء رموا بالقدر ، وكلهم ممن روى له الشيخان أو اجدهما إيه وقال ابن تيمية : في هؤلاء — يعني القدرية — خلق كثير من العلماء والعباد ، كتب عنهم واخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم . وقال الامام احمد : لو تركنا الرواية عن القدرية لتركنا أكثر أهل البصرة ، قال ابن تيمية : وهذا لأن مسألة خلق أفعال العباد وإرادة الكائنات مسألة مشككة إيه .

* *

(١٠) يان ان الجهمية والمعتزلة لهم ما للمجتهدين

كما ان اسم الاجتهاد يتناول في عرفهم فروع الفقه ، فكذلك مسائل الكلام لعموم مفهومه لغة واصطلاحاً ووجوداً ، فان الفرق التي تنوع اجتهادها في مسائل الكلام ، ربما تربو على مجتهدى الفروع ، وكيف لا تكون من المجتهدين وهي تستدل وتحكم ، وتبرهن وتقضي ، وتجادل خصوصاً بما أخذها ، وترى ان ما تستدل عليه هو الحق الذي لا يعقد على سواه ، ولا يدان الحق تعالى بغيره ؟

وجلي أن ما بيعت على بذل الجهد في الفروع ، هو نظير ما بيعت عليه في الاصول أو اعظم ، فان مسألة الرؤية وخلق الاعمال وخلق القرآن وإرادة الكائنات ، لها تشابهت الآيات والاخبار فيها ، ذهب كل فريق الى ما رآه أوفق لكلام الله وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام ، وألقى بعظمة الله سبحانه وثبات دينه ، فكانوا لذلك مجتهدين ، وفي اجتهادهم مأجورين ، وان كانوا في القرب من الحق متفاوتين

نعم لا يمكن ان يقال في مسائل الاصول ان كل مجتهد فيها مصيب ، وان الحق فيها متعدد ، كما قاله الاكثرون في غيرها من مسائل الفروع المجتهد فيها ، وذلك لان مسائل الاصول امور ذاتية لا تختلف بالاضافة ، ولا تحتل اجتهادين يمكن ان يكون الامر على هذا أو ذاك ، بل لا بد من كونه على احدهما البتة ، والامور الذاتية لا تتبع الاعتقاد ، بل الاعتقاد يتبعها ، فلذلك كان المصيب فيها واحدا ، والحق منها واحداً ، والمخطئ معذورا غير آثم ، لأنه بذل وسعه ، واستنفد طاقته ، وما يراه غيره نصا يراه هو غير نص ، فالحقيقة عند احدهما مجاز عند الآخر ، وبالعكس .

وقد ذهب الغزالي الى ان الآثم غير محطوط عن المخالفين في مسائل الاصول . وحجته اتفاق سلف الأمة على ذم المبتدعة ومهاجرتهم ، وقطع الصحبة معهم ، وتشديد الانكار عليهم ، مع ترك التشديد على المختلفين في مسائل الفرائض وفروع الفقه : هذا ما احتج به الغزالي . وعجيب من مثله ان يعد هذا دليلا على تأييمهم ! واي مناسبة بين الدعوى والدليل ؟ علي ان دعوى الاتفاق على ذم المبتدعة ومهاجرتهم مردودة بتلقي ائمة الحديث عن كثير منهم ، وحمل السنن النبوية عنهم ، وجعلهم في الآثار حجة بينهم وبين ربهم ، وقد سبق لنا عدة ممن روي لهم الشيخان من الجهمية والمعتزلة والقدرية . وبقي ممن روي لهم من الاباضية والمرجئة والشيعية عدد عديد كما تراه في مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر والتدريب شرح التقريب للسيوطي وميزان الاعتدال للذهبي . وقد منا ما قاله الامام أحمد رحمه الله وزضى عنه : لو تركنا الرواية عن القدرية لتركنا أكثر أهل البصرة : (قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله) وفي

هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد كتب عنهم واخرج البخاري ومسلم
لجماعة منهم (ثم قال) لكن من كان داعية لم يخرجوا له ولهذا لم يخرج
اصحاب الصحيح لمن كان داعية به

وقد اشتهر هذا (اعني أن من كان داعية الى بدعته لم يخرجوا له)
مع ان العراقي اعترض ذلك بان الشيخين احتجا بالدعاة، فاحتج البخاري
بعمران بن حطان الخارجي، واحتجا بعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني،
وكان داعية الى الارزاء، فاني يستقيم مع ذلك دعوى هجران السلف
لهم، وقطع الصلابة معهم، وهم قد حملوا عنهم من السنة ما لم يوجد عند
غيرهم، واصبح مرويهم حجة دامغة ابد الآباد؟ نعم كان بعض السلف
سلك بعض متقدمي الجهمية والتدريية بالسنة حداد، ورموهم بما هم برآء
منه، وكان ذلك ايام ضعفهم وقتلهم، اما وقد انتشر مذهبهم بعد، ودالت
الدولة لهم، ودخل فيه قوم من العلماء والعباد، فلم يسع من عاصرهم من ائمة
الحديث الا التحمل عنهم وانصافهم، كما رأيت في عبارة الامام احمد المتقدمة
فبين مما ذكرناه ان ماعول عليه الغزالي في المستصفى لا يصح دليلا
ولا شبهة مع ما عرفت من تخرج الشيخين عنهم، بله غيرهما، ممن نزل
شرطه في تخرجه عن شرطهما، كاصحاب السنن والمسائيد والمعاجم، فان
هذه الكتب ملأى بالمبدعين من الفرق كلها، كما يعرفه من سبر طبقات
الرجال، ورأى رموز من خرج لهم من الرواة المشاهير

وبالجملة فكون هذه الفرق مجتدة لها مالم يجتهدوا، امر لا يرتاب
فيه بنصف، والمجتهد معذور بل مأجور وان اخطأ، واذا انتهى الانم
عن المجتهد فاني يصح نزهه باللقاب السوءى والحفيظة عليه؟ وهل فرق

الائمة وجعلها شيئا واذهب ربحها الا هذا التنازع والازراء المريب ، مع ما يجمع الكل من اخوة الاسلام ؟

ولقد انصف العلامة القبلي في قوله في بحث الكلام مع المعتزلة من كتابه العلم الشايع ما مثاله : اني لست بمعتزلي ولا اشعري ، ولا ارضى بغير الاتساب الى الاسلام ، وصاحب الشريعة عليه الصلاة والسلام ، واعدت الجميع اخوانا ، واحسبهم على الحق اعوانا . انتهى

ومن طالع كتاب (حجج القرآن) للامام احمد الرازي الحنفي رحمه الله ، ورأى تمسيك كل فرقة من فرق الاسلام بآيات واخبار ذهب بها اجتهادها الى انها انصوص اوظواهر فيما تذهب اليه ، عذرهما ورحمهما ، وعلم انها لم تكن جزافا ، وانما وزنت الامر بمقياس ما ادى اليه النظر ، وتوخت الحق جهدها ، نعم ليس كل من يتوخى الحق يصيبه ، الا انه ليس على باذل جهده ملام ، والسلام

وقد حكى السبكي في طبقاته عن ابيه انه وقف لبعض المعتزلة على كتاب سماه (طبقات المعتزلة) اقتتح بذكر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ظنا منه انه منهم وعلى عقيدتهم (قال السبكي) وهذا نهاية في التعصب ، فانما ينسب الى المرء من مشى على منواله به وجلي ان الذي اوصلهم الى عد الصحابة منهم ، هو الشنف بمذهبهم ، والاعتقاد بأنه الحق والصواب . ولا غرو فان الوليع بمذهب يحاول ان يرد الكتاب والسنة وخيار الناس اليه ، بيد ان من هؤلاء مجتهدين ، ومنهم مقلدون ، وبينهما بون عظيم ، فان المجتهدين يؤثرون مذهبهم لما يرشدهم اندليل اليه ، فهم يستدلون ثم يمتقدون ، واما المقلدون فهم يؤثرون مذهبهم حبا او عصبية ، فيعتقدون

ثم يستدلون لما يعتقدون، فإن رأوا خلافاً عرضوا عنه: «فما أضيع البرهان عند المقلد»

قال الامام أحمد بن المختار الرازي في مقدمة كتابه (حجج القرآن) لما استخرج منه حجج كل طائفة ما مثاله: وما من فرقة الا ولها حجة من الكتاب، وما من طائفة الا وفيها علماء، نحارير فضلاء، لهم في عقائدهم مصنفات، وفي قواعدهم مؤلفات؛ وكل منهم يؤول دليل صاحبه على حسب عقيدته ووفق مذهبه، وما منهم من أحد الا ويعتقد انه هو الحق السعيد، وان مخالفة لقي ضلال بعيد «كل حزب بما لديهم فرحون» (قال) وليس قصدنا بيان مقولات المتكلمين، من المتأخرين والمتقدمين، ولكن القصد ان نذكر جميع حجج القرآن بطريق الاستيعاب، ثم نذكر حجج الحديث، لكل قوم من القديم والحديث، لكيلا يجعل طاعن بطعنه في فرقة، ولا يغلو قاذح بقذحه في طائفة اهـ

وكتابه هذا بديع جداً، رتبته على ثلاثين باباً، في كل باب فصول حجة، وقال رحمه الله في خاتمته ماصورته: هذا آخر ما اوردنا من حجج القرآن، لجميع اهل الملل والاديان، وهي (مجموعها حجة) على اصحاب الطواهر الذين يأبون التأويل، وينسبون مخالفيهم الى التعطيل (وحجة ايضاً) على المتعصين الذين يقابلون مخالفيهم بالتكفير والتضليل، والتخطئة والتجويل، (وحجة ايضاً) على من ينكر النظر في كتب الاصول، أو يقول فيها بالمنقول دون المعقول (وحجة ايضاً) على من يكفر أهل القبلة، أو يعير طائفة بالقلّة، أو يخرجهم بدعة عن الملة (وحجة ايضاً) على من يجزم على مجتهد واحد بالاصابة، أو يجعل في تضليل فرقة وعصابة (وحجة ايضاً) على العلماء

القاصرين أيضا في العرية ، التاليين في الجدل والعصية إهـ



(١١) شبهة الاثرية في اضطهاد الجهمية ، والجهمية في اضطهاد الاثرية

لما دالت لكل منهم الدولة ، وفيه اعتذار بقلم الجاحظ

قدّمنا ان شيوخ الرواية ، وأعلام الاثر ، كانوا ينفرون الاسراء بمخالفتهم ، لما يذيعونه من تكفيرهم وزندقتههم ، وتم لهم الامر في مثل غيلان والجعد ومحمد بن سعيد المصلوب وامثالهم ، — كما حكيناه قبل . قال الامام ابن تيمية في بعض فتاويه : ان السلف الذين كفروا الجهمية ، قالوا يستتابون فان تابوا والاقتلوا (قال ابن تيمية) لكن من كان مؤمنا بالله ورسوله مطلقا ، ولم يبلغه من العلم ما يبين له الصواب ، فانه لا يحكم بكفره ، حتى تقوم عليه الحجة التي من خالفها كفر ، اذ كثير من الناس يخطئ فيما يتأوله من القرآن ، ويجهل كثيرا مما يرد من معاني الكتاب والسنة ، والخطأ والنسيان مرفوع عن هذه الأمة ، والكفر لا يكون الا بعد البيان (قال) والائمة الذين امروا بقتل مثل هؤلاء الذين ينكرون رؤية الله في الآخرة ، ويقولون القرآن مخلوق ونحو ذلك ، قيل انهم امروا بقتلهم لكفرهم ، وقيل لانهم اذا دعوا الناس الى بدعتهم اضلوا الناس ، فقتلوا لاجل الفساد في الارض ، وحفظا لدين الناس ان يضلواهم . هذا ما حكاها الامام ابن تيمية في شبهة من امر بقتلهم ، وقد حكى الشبهتين بصيغة التمرّض ، ليشير الى ان ما زعموه دليلا ليس بدليل ولا شبهة ، فان سفك دم المعصوم انما يكون بامر قاطع ، قد نص عليه نصا لا احتمال فيه ولا اشتباه اذ مثله يكون من المحكمات الواضحات ،

والاحكام الجليسات ، لا تتجاذبه الآراء ، وتترادفه الاقوال ، لانه لاعظم بعد الشرك من سفك دم المعصوم ، وكل من اتى بالشهادتين فقد عصم دمه الابحقة المنصوص عليه ، والاحاديث في ذلك كثيرة شهيرة لاحاجة الي ايرادها ، وكلها متفقة على ان كل من اظهر الاسلام فقد عصم دمه وماله ، وإن كان يخفي جحوداً أو تعطيلاً كالمنافقين ، لان لنا الظاهر ، والله يتولى السرائر .

اذا كان هذا الحكم في العصمة يعم المنافقين ، فكيف لا يتناول من لا يشك في ايمانه ، ويبدل وسعه لحفظ العقيدة ، فاني يستحل دمه لمجرد انه تأول باباً من ابواب العلم ، خالف فيه رأي غيره ، مع انه لم يحدد من الدين شيئاً ؟

ومن هذا كل ما ذكروه في قتل الزنديق ، فانه لاحاجة فيه قاطعة ، ولا يئنة ناصعة ، كما أوضحته في تعليقي على (الروضة الندية) للسيد صديق حسن خان ، والمدقق يرى انه لا يمكن ان يؤتى في مسألة قتل الزنديق ببرهان من كتاب الله ولا من سنة رسوله صلى الله عليه وسلم لامن نص محكم ولا من ظاهر ولا من آحاد ولا صحيح ولا حسن ، لان الزنديق ان اظهر الاسلام واسر الإلحاد فحكمه كالمنافق ، وبالاجماع هو معصوم الدم . وان جهر بالكفر فلا يحكم عليه بالردة الا بعد ان تزاح كل علة ، ولا يبقى لمرتاب شبهة ، وهناك تجري عليه احكام المرتدين

وقد تقرر اجماعاً ان الحدود تدرأ بالشبهات ، فمن عكس القضية ان تجلب الحدود بالشبهات ، والبحث يدريه حق الدراية من تطلب لكل فرع دليله من الكتاب او السنة ، ولم يعول الا عليهما

وبالجملة فدعوى كفر مثل هذه الفرق مردودة بما ذكرنا . وقد نقل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ، في كتابه (موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول) ان الكفر يكون بتكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم فيما جاء به ، او الامتناع عن متابعتة ، كما سنأثره عنه بعد مفصلا في بحث « حظر الائمة المحققين » ، من ربي فرق المسلمين بالتكفير فسقط دعوى هدر دمهم بالتكفير

واما دعوى استحلال دمهم بأنهم من السعاة في الفساد في الارض ، فردودة بان الآية لا تم مثلهم قط وان جرينا على ان العبرة بعموم اللفظ ، لأن العموم في الآية انما هو فيما شابه الحالة التي نزلت فيها أعني فيمن كان محاربا لله ، ورسوله محاداً لهما ، متظاهراً بالكفر بالدين ، ساعياً بافساد السابلة بالقتل والنهب واخلال الأمن ، فالعموم هو في كل من انصف بذلك ، في أي زمان ومكان ، فمن أين يشمل عموم الآية من كان مؤمناً قانتاً محافظاً على شعائر دينه ، متأولاً في ابواب من العلم ما تنسج له اللغة ، ولا يابأه اللسان ، وهو لم يرّد من لفظ الآية لا منطوقاً ولا مفهوماً ، ولم تنزل في مثله . وفي الحقيقة هذا جلي لا يحتاج الى ان ينبه على مثله ، لان هذه الفرق المتأولة مؤمنة موحدة مطيعة لله ورسوله ، ليست محاربة لله ورسوله ، ولا محادة لهما ، ولا ساعية في الارض بالفساد قتلا ونهباً ، فمن المحال ان يدعى شمول الآية لها ، وهل يعم المؤمنون ما نزل في الكافرين ؟ والقائل بذلك من السلف منطى في اجتهاده ، أو أنه لم يسئل الوسم فيه ، ولذلك خالف فيه الائمة المحققون واجمعوا على عدم تكفيرهم كما سيأتي مأثورا

وكان الذي سبب لهم ما سبب من الاضطهاد ، هو ضعفهم في اول الامر وقتلهم ، ولذلك لما كثروا وقوي حزبهم ، وتمذهب لهم في عهدهم من كل ورع وبقي ، من هو قدوة وعدل رضي ، لم ير مخالفوهم بدأ من تحمل الحديث والعلم عنهم ، حرصا على الحكمة ان تضعج بموت اهلها ، كما قدمنا عن الامام احمد ، في اعتذاره عن الرواية عن القدرية ، مع انهم فرقة من الجهمية - هذا ما كان من امر الاثرية ، في اضطهاد الجهمية -

واما الجهمية (المعتزلة) فقد اعتذروا عن اضطهاد خصومهم - الاثرية - لما دالت لهم الدولة ، بما قدمناه من نص كتاب المأمون في الحنة المشهورة ، وبما اوضح بعضه ايضا خطيبهم (الجاحظ) فقد قال ^(١) : « وبعد فحن لم نكفر الا من اوسعناه حجة ، ولم نمتحن الا اهل التهمة ، وليس كشف المتهم من التجسس ، ولا امتحان الظنين من هتك الاستار ، ولو كان كل كشف هتكا ، وكل امتحان تجسسا ، لكان القاضي اهتك الناس لستر ، واشد الناس كشفا لعورة ، (قال) والذين خالفوا في العرش انما ارادوا تقي التشبيه فغلطوا ، والذين انكروا أمر الميزان انما كرهوا ان تكون الاعمال اجساما واجراما غلاظا ، فان كانوا قد اصابوا فلا سبيل عليهم ، وان كانوا قد اخطأوا فان خطأهم لا يتجاوز بهم الى الكفر ، وقولهم وخلافهم بعد ظهور الحجة تشبيه للخالق بالخلق ، فين المذهبين أين الفرق ، وقد قال صاحبكم ^(٢) للخليفة المعتصم - يوم جمع الفقهاء والمتكلمين والقضاة والمخلصين ، إعداراً وانذاراً - : امتحنتي وانت

(١) قلا ٤٤ طبع له في حاشية الكامل للمبرد ج ٢ ص (١٣١) فما بعدها

(٢) يعني الامام أحمد رحمه الله يخاطب به الاثرية

تعرف ما في المحنة ، وما فيها من الفتنه ، ثم امتحنتني من بين جميع هذه الأمة . قال المعتصم : وجدت الخليفة قبلي قد حبسك وقيدك ولولم يكن قد حبسك على تهمة ، لا منضى الحكم فيك ، ولولم يخفك على الاسلام ما عرض لك ، فسؤالي اياك عن نفسك ليس من المحنة ، ولا من طريق الاعتساف ، ولا من طريق كشف العورة ، اذا كانت حالك هذه الحال ، وسيدلك هذه السبيل .

(ثم قال الجاحظ) وكان آخر ما حجب ^(١) فيه ان احمد ابن ابي دؤاد قال له : أليس لا شيء الاقديم او حديث ؟ قال : نعم ، قال او ليس القرآن شيئا ؟ قال نعم ، قال : أو ليس لاقديم الا الله قال : نعم ، قال : فالقرآن اذا حديث . قال ليس انا متكلم (ثم قال الجاحظ) وزعم ^(٢) يومئذ ان حكم كلام الله تعالى حكم علمه ، فكما لا يجوز أن يكون علمه محدثا ومخلوقا ، فكذلك لا يجوز ان يكون كلامه مخلوقا ومحدثا . فقال له ابن ابي دؤاد : اليس قد كان الله يقدر ان يبدل آية مكان آية ، وينسخ آية بآية ، وان يذهب بهذا القرآن ويأتي بغيره ، وكل ذلك في الكتاب مسطور ؟ قال : نعم . قال : فهل كان يجوز هذا في العلم ؟ وهل كان جائزا أن يبدل الله علمه ويذهب به ويأتي بغيره ؟ قال : لا ، وقال له رويتا في تثبيت ما نقول الآثار ، وتلونا عليك الآية من الكتاب ، واريناك الشاهد من العقول التي بها نرم الناس القرائض ، وبها يصلون بين الحق والباطل ، فعارضنا انت الآن بواحدة من الثلاث ، فلم يكن ذلك عنده .

(١) يعني الامام احمد رحمه الله

(٢) يعني الامام احمد ايضا

(ثم قال الجاحظ) وعبتم علينا اكفارنا اياكم، واحتجاجنا عليكم بالقرآن والحديث، وقلتم تكفرونا على انكار شيء يحتمل التأويل، ويثبت بالاحاديث؟ فقد ينبغي لكم ان لا تحتجوا في شيء من القدر والتوحيد بشيء من القرآن والحديث، وان لا تكفروا احدا خالفكم في شيء، وانتم اسرع الناس الى اكفارنا، والى عداوتنا والنصب لنا اه. كلام الجاحظ فانظر الى حججهم وحجاجهم، واعتذار الخليفة وقتئذ بالخوف على الاسلام من خصومهم، تعلم انه بلغ عقدهم بمذهبهم مبلغا لا غاية وراءه من التيقن والتصاب، مع ان كل ماذكروه لايحل اضطهادهم لمخالفهم، اذ الرأي انما يدفع بالحجة والبرهان، لا بقوة السطة والسلطان.

واعجب ما جاء في كلام الجاحظ قوله « وعبتم علينا اكفارنا اياكم - الى قوله - : وانتم اسرع الناس الى اكفارنا » اذ يدل ان الشدة والعداء والحدة أصارت الفريقين الى استحلال ايقاع كل بالآخر ما يستطيعه من ضروب الايذاء بالقول والفعل، حتى صار يخيل للمرء ان ذات هذه المذاهب من شأنها ان تملأ قلوب ذويها بغضا وتقارا من مخالفها، وانها منبت للإحن، ومصدر للمحن والفتن. ولقد اثر هذا النبذ في اتباع الفريقين تأثيرا لم تحمد عقباه، اذ لا تمحوه من انفس كل منهم كرور الايام، ولا مرور الاعوام، مادام يقرأ في زبر كل فريق خلاف عقد الآخر، والتشجيع عليه، ولم ينج من هذه الحفاظ والشحناء الامن نقض غبار التقليد، وأوى من الاجتهاد الى ركن شديد.

ولقد يعجب المرء من (احمد بن أبي دؤاد) وله من وفرة العقل، وكبر الفهم والنبل، ما اصاره من افراد الرجال، كما يدره من قرأ أخباره في مثل تاريخ

ابن خلكان ، ومع ذلك يفري الملوك بمن خالف مذهبه ، ويسمى لديهم بما
 يعجل نكاحهم ، وقد أثر عنه من ذلك ماشوه وجه حياته ، وكشف شمس
 فضائله ، فقد بلغ به التمصّب لمذهبه ما أصاره يؤذي من أهل مذهبه من
 يخالف بعض مسائل منه . ومن ذلك ما حكاه ابو الفرج الاصفهاني في
 كتاب الأغاني في اخبار سعيد ابن حميد البغدادي الكاتب الشاعر المشهور
 ان اياه كان وجها من وجوه المنزلة فخالف احمد بن ابي دؤاد في بعض
 مذهبه ، فاغري به المتصمّم ، وقال إنه شعوبي ^(١) زنديق ، فحبسه مدة
 طويلة ، ثم بانت براءته له او لوائقه بعده ، نفى سبيله ، وكان شاعرا
 ايضا ، فكان يهجو احمد بن ابي دؤاد بقوله :

لقد اصبحت تنسب في ايام * بأن يكنى ابوك ابا دؤاد
 فلو كان اسمه عمرو بن معدي * دعيت الى زيد أو مراد
 لئن افسدت بالتخويف عيشي * لما اصلحت عيشك في ايام
 وان تلك قد اصبحت طريف مال * فبخلك باليسير من التلاد
 هذا ما قصه الاصفهاني ، وبه يظهر مبلغ تمصّب ابن ابي دؤاد في
 مذهبه ، حتى صار يستحل لاجله الوشاية والسعاية بالابرياء والإتقاء ،

(١) في الاساس : فلان شعوبي ومن الشعوية ، وهم الذين يصفرون شارب
 العرب ، ولا يرون لهم فضلا على غيرهم : والشين مضمومة . وفي التاج : قال ابن
 منظور : وقد غلبت الشعوب بلفظ الجمع على جيل المعجم حتى قيل لمختقر امر العرب
 شعوبي اضافوا الى الجمع لغلته على الحيل الواحد كقولهم انصاري اه وللإمام ابن
 قتيبة كتاب في الرد على الشعوية سماه (كتاب العرب) ظفرت بكرابيس من أوله
 مخطوطة ، وقد نشرناها في مجلة المقتبس في الجزء (١١) من المجلد (٤)

ولقد آذني بذلك نفسه فاصبح ممقوتا منسي الفضائل على كثرتها فيه ، حتى قال عنه الذهبي في الميزان : جهمي بغيض

وحكي السبكي في ترجمة محمد بن الحسن البعاث من كبار قضاة الشافعية : أن الصاحب بن عباد عرض عليه مرة القضاء ، على شرط اتحال مذهبه — يعني الاعتزال — فامتنع وقال : لا ابيع الدين بالدنيا : فتمثل له الصاحب بقول القائل :

فلا تيجلني للقضاة فريسة * فان قضاة العالمين لصوص .
محاسنهم فينا مجالس شرطة * وايديهم دون الشهوص شصوص^(١)
فأجابه البعاث بديهة بقوله :

سوى عصبة منهم تخص بغفة * ولله في حكم العموم خصوص
خصوصهم زان البلاد وانما * يزين خواتيم الملوك فصوص
وهذا ايضا مما يستكر من مثل الصاحب ، وهو ما هو . ولقد قال عنه الثعالبي في اليتيمة : ليست تحضرني عبارة ارضاها للافصاح عن علو محله في العلم والادب ، وجلالة شأنه في الجود والكرم ، وتفرده بغايات المحاسن ، وجمعه اشئات المفاخر ، الخ . ومع هذا فهو يحول دون ذوي الكفاءة في القضاء الا بتقليد مذهب ، ولكن لا عجب مادامت مسائل المذاهب صارت عند مقلذيها عقائد ، والمعتقد لا يرفع لسوي عقيدته رأسا ، ولا يقيم لنيرها وزنا ، ولا يعير لمخالفه اذنا ، وبالله التوفيق .

وقد اشار لضروب اضطهادهم ، وما آلت اليه عاقبة امرهم ، الامام تقي

(٢) جمع شص (بالكسر) حديدة عقفاء يصاد بها السمك (ويفتح) والشص لاص الحاذق اه قاموس

الدين ابن تيمية رحمه الله ، في خلال فتوى له بقوله : وقد اشتهر الامام احمد بمحنة هؤلاء الجهمية فانهم اظهروا القول بانكار صفات الله تعالى وحقائق اسمائه ، وان القرآن مخلوق ، حتى صار حقيقة قولهم تعطيل الخالق سبحانه وتعالى ، ودعوا الناس الى ذلك ، وعاقبوا من لم يجيبهم اما بالقتل واما بقطع الرزق ، واما بالعزل عن الولاية ، واما بالحبس والضرب ، وكفروا من خالفهم ، فثبت الله تعالى الامام احمد حتى اظهر الله به باطلهم ، ونصر اهل الايمان والسنة عليهم ، واذلهم بعد العز ، واخلفهم بعد الشهرة ، واشتهر عند خواص الامة وعوامها : ان القرآن كلام الله ، غير مخلوق ، واطلاق القول ان من قال انه مخلوق فقد كفر به وما كان اغنى الفئتين عن الغلو والفتن ، فانا لله وانا اليه راجعون

(١٢) ما تيج من تعصب الجهمية والاثرية ويان آفة الغلو في التعصب
(قال الامام الغزالي) في احياء علوم الدين : واما الكلام — ابي
علم الكلام — فقصوده حماية المعتقدات التي نقلها اهل السنة من السلف
الصالح لاغير

(ثم قال) ويحتاج اليه لمناظرة مبتدع ، ومعارضة بدعته بما يفسدها
وينزعها عن قلب العامي ، وذلك لا ينفع الا مع العوام ، قبل اشتداد تعصبهم .
واما المبتدع بعد ان يعلم من الجدل ولو شيئاً يسيراً ، فقل ما ينفع معه الكلام ،
فانك ان اخفته لم يترك مذهبه ، واحال بالقصور على نفسه ، وقدر ان
عند غيره جواباً ما ، وهو عاجز عنه ، وانما انت ملبس عليه بقوة المجادلة .
واما العامي اذا صرف عن الحق بنوع جدل يمكن ان يرد اليه بمثله قبل ان

يشد التعصب للاهواء ، فاذا اشتد تعصبهم وقع اليأس منهم ، اذ التعصب سبب يرسخ العقائد في النفوس ، وهو من آفات علماء السوء ، فانهم يبلغون في التعصب للحق ، وينظرون الى المخالفين بعين الازراء والاستحقار ، لتضييع منهم الدعوى بالمكافأة والمقابلة والمعاملة ، وتوفر دواعيهم على طلب نصرة الباطل ، ويقوى غرضهم في التمسك بما نسبوا اليه ، ولو جاؤا من جانب اللطف والرحمة والنصح في الخلوة لافي معرض التعصب والتجوير ، لانجحوا فيه ، ولكن لما كان الجاه لا يقوم الا بالاستتباع ، ولا يستميل الاتباع مثل التعصب واللعن والشم للخصوم ، اتخذوا التعصب عادتهم وآلتهم ، وسموه ذبا عن الدين ، ونضالا عن المسلمين ، وفيه على التحقيق هلاك الخلق ، ورسوخ البدعة في النفوس اه

(وقال الغزالي) رحمه الله ايضا - في الجدل المذموم ومضراته : وله ضرر آخر في تأكيد اعتقاد المبتدعة للبدعة ، وتثبيتها في صدورهم ، بحيث تنبت دواعيهم ، ويشد حرصهم على الاصرار عليه (قال) ولكن هذا الضرر بواسطة التعصب الذي يشور من الجدل ، ولذلك ترى المبتدع العامي يمكن ان يزول اعتقاده باللطف في اسرع زمان ، الا اذا كان نشوءه في بلد يظهر فيها الجدل والتعصب ، فانه لو اجتمع عليه الاولون والآخرون لم يقدروا على نزع البدعة من صدره ، بل الهوى والتعصب وبعض خصوم المجادلين وفرقة المخالفين يستولي على قلبه ، ويمنعه من ادراك الحق ، حتى لو قيل له : هل تريد ان يكشف الله تعالى لك الغطاء ، ويعرفك بالبيان ان الحق مع خصمك ؟ لكره ذلك خيفة ان يفرح به خصمه (قال) وهذا هو الداء العظيم الذي استطار في البلاد والعباد ،

وهو نوع فساد اثاره المجادلون بالتعصب فهذا ضرره إه
وقال العلامة المقيلي في العلم الشاخب : واظلم ان الخلاف والتعصب
والتحزب هو الذي حمل سيوف بعض المسلمين على بعض ، وحل دمائهم
واموالهم واعراضهم ، وحرف الكتاب والسنة ، ثم صيرهما كالعدم بسد
باب الاجتهاد اه

(وقال ايضا) ثم ترتب على الافراق تقويم كل لعمود الشقاق ،
وصار كل منهم انما يعتز بمن مال اليه من الملوك على خصمه اه
وبالجملة فن اعظم آفات التعصب ما نشأ عنه من التفرق والتبعادي ،
بميت صار يرثه المتأخر عن المتقدم ، حتى اصبح ينفذ القريب قريبه اذا
وجده يخالف رأيه ، ويلصق به كل تهمة شنعاء ولو اقام على صحة رأيه مئين
من البراهين ، بل بلغ احتقار بعضهم لبعض مبلغا دفع به الى ان يحرق على
مخالفة ، ويتجبن الفرص للايقاع به ، حتى اذا بدرت منه هفوة ، أو ظهرت
زلة — ولا معصوم الا من عصم الله — رفع مخالفه عقيرته بتأنيبه ، وملاً
الأرض والسماء ضراخا بتشهيره ، غير مبال بما حظره الشرع مما بوله
البغضاء والشحناء ، ويفكك عرى الاخاء ، ولا ملام على الدهماء من ترويح
مثل هذه الخطة الشائنة لفرقهم في بحار الجهل ، وانما يلام قادة الافكار
على احتذائهم هذا الحدو ، ونسجهم على هذا المنوال ، اذ لولا صخب
هؤلاء الرهط ، وبهم هذه الالقاب في النفوس ، لكانت الامة متماسكة
الاجزاء ، متينة عرى المحبة بين الافراد .

نعم لا بأس ان تنتقد الاقوال ، وتضعف بالبرهان ، ويوضح كل

مخطأ ينجم عنها ، ولكن الذي يجب التوقي منه هو ان يتشاحن قادة العقول ويتطاحنوا ويتبغضوا لما لا يصح ان يكون سببا معقولا ، وان يثب كل^١ على مخالفه وثبة الغادر المتقم ، فيود ان ينكل به أو يمزقه شر ممزق ، فيقتني إثرهم مقلدهم ، فتصبح الامة اعداء متشاكسة ، واحزابا متنافرة ، بشؤم التعصب الدميم ، الذي لم يتمكن من امة الا وذهب بها مذهب التفرق والانحطاط ، واضعف قواها ، واحاق بها الخطوب والارزاء ، فمن الواجب العمل على ملاشاة الشحنة والشقاق ، والقيام بالتحاب والاتفاق ، وبالله التوفيق

(١٣) حظر الائمة المحققين ، رمي فرق المسلمين بالكفر والفسق

من اعظم ما بليت به الفرق الاسلامية ، رمي بعضها بعضا بالتسوق والكفر ، مع ان قصد كل الوصول الى الحق ، بما بذلوا جهدهم لتأييده واعتقاده ، والدعوة اليه ، فالجتهده منهم وإن اخطأ مأجور (وقد نقل شيخ الاسلام ابن تيمية) في كتابه موافقة صريح العقول ، لصحيح المنقول^(١) عن الامام الرازي (في نهاية العقول) في مسألة التكفير مامثاله : « قال الشيخ ابو الحسن الاشعري في اول كتاب (مقالات الاسلاميين) : اختلف المسلمون بعد نبينهم في اشياء ضلل فيها بعضهم بعضا وتبرأ بعضهم من بعض فصاروا فرقا متباينين ، الا ان الاسلام يجمعهم فيجمعهم . فهذا مذهبه ، وعليه اكثر الاصحاب ، ومن الاصحاب من كفر المخالفين » واما الفقهاء ، فقد نقل عن الشافعي رضي الله عنه قال : لا أورد

{١} جزء ١ صفحة ٤٩ وما بعدها من الطبعة الاميرية على حاشية منهاج السنة

شهادة اهل الاهواء الا الخطائية ،^(١) فانهم يستقدون حل الكذب . واما ابو حنيفة رضي الله عنه ، فقد حكى الحاكم صاحب المختصر في كتاب المنتقى عن ابي حنيفة انه لم يكفر احدا من اهل القبلة . وحكى ابو بكر الرازي عن الكرخي وغيره مثل ذلك .

« واما المعتزلة ، فالذين كانوا قبل ابي الحسين تحامقوا وكفروا اصحابنا في اثبات الصفات وخلق الاعمال . واما المشبهة فقد كفرهم مخالف قوم من اصحابنا ومن المعتزلة ، وكان الاستاذ ابو اسحق يقول : اكفر من يكفرني ، وكل مخالف يكفرنا فنحن نكفروه والا فلا »

ثم قال الرازي : « والذي نختاره ان لانكفر احدا من اهل القبلة والدليل عليه ان نقول المسائل التي اختلف اهل القبلة فيها مثل ان الله تعالى هل هو موجد لافعال العباد أم لا ؟ وانه هل هو متحيز ، وهل هو في مكان وجهة ، وهل هو مرئي أم لا ؟ لا يخلو اما ان تتوقف صحة الدين على معرفة الحق فيها اولا تتوقف ، والاول باطل ، اذ لو كانت معرفة هذه الاصول من الدين ، لكان الواجب على النبي صلى الله عليه وسلم ان يطالبهم بهذه المسائل ، ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها ، فلما لم يطالبهم بهذه المسائل ، بل ماجري حديث من هذه المسائل في زمانه عليه السلام ، ولا في زمان الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، علمنا انه

(١) فرقة من غلاة الشيعة منسوبة الى ابي الخطاب محمد بن مقلص كان قبحه الله من الغلاة في جعفر الصادق عليه السلام ادعى له علم الغيب وغير ذلك حتى لعنه الصادق مرارا لفساد عقيدته وخبثه وكذبه عليه وقد تبرأ الصادق عليه السلام منه ، ومن أراد الوقوف على اخبار ابي الخطاب فليرجع الى كتاب رجال الشيعة للكشي فقد اسهب في شأنه في عدة اوراق اهـ

لا يتوقف صحة الاسلام على معرفة هذه الاصول ، واذا كان كذلك لم يكن الخطأ في هذه المسائل قادحا في حقيقة الاسلام ، وذلك يقتضي الامتناع من تكفير اهل القبلة « اهـ

ثم قال الامام ابن تيمية بعد ذلك : «والاصل في هذا الباب ان الالفاظ نوعان مذكور في كتاب الله وسنة رسوله وكلام اهل الاجماع ، فهذا يجب باعتبار معناه وتطبيق الحكم به ، فان كان المذكور به مدحا استحق صاحبه المدح ، وان كان ذما استحق الذم ، وان اثبت شيئا وجب اثباته وان نفي شيئا وجب نفيه ، لأن كلام الله حق وكلام رسوله حق ، وكلام اهل الاجماع حق . ومن دخل في اسم مذموم في الشرع كان مذموما كاسم الكافر والمنافق والملحد ونحو ذلك ، ومن دخل في اسم محمود في الشرع كان محمودا كاسم المؤمن والتقي والصادق ونحو ذلك »

«واما الالفاظ التي ليس لها اصل في الشرع ، فلك لا يجوز تطبيق المدح والذم والاثبات والنفي على معناها ، الا ان يبين انه يوافق الشرع ، والالفاظ التي تعارض بها النصوص هي من هذا الضرب كلفظ الجسم والحيز والجهة والجوهر والعرض ، فمن كانت معارضته بمثل هذه الالفاظ لم يجز له ان يكفر مخالفه ان لم يكن قوله مما يبين الشرع انه كفر ، لأن الكفر حكم شرعي متلقى عن صاحب الشريعة ، والعقل قد يعلم به صواب القول وخطؤه ، وليس كل ما كان خطأ في العقل يكون كفرا في الشرع ، كما انه ليس كل ما كان صوابا في العقل يجب في الشرع معرفته . ومن العجب قول من يقول من اهل الكلام : ان اصول الدين التي يكفر مخالفها

هي علم الكلام الذي يعرف بمجرد العقل ، واما ما لا يعرف بمجرد العقل فهي الشرعيات عندهم ، وهذه هي طريقة المعتزلة والجهمية ومن سلك سبيلهم كاتباع صاحب الارشاد وأمثالهم فيقال لهم : هذا الكلام يتضمن شيئين : احدهما ان اصول الدين هي التي تعرف بالعقل المحض دون الشرع . والثاني ان المخالف لها كافر ، وكل من القديتين وان كانت باطلة ، فالجمع بينهما متناقض ، وذلك ان ما لا يعرف الا بالعقل لا يعلم ان مخالفه كافر الكفر الشرعي ، فانه ليس في الشرع ان من خالف ما لا يعلم الا بالعقل يكفر ، وانما الكفر يكون بتكذيب الرسول فيما اخبر به ، او الامتناع عن متابعتة ، مع العلم بصدقته ، مثل كفر فرعون واليهود ونحوهم ، وفي الجملة فالكفر متعلق بما جاء به الرسول لا بمجرد ما يعلم بالعقل ، فكيف يجوز ان يكون الكفر بامور لا تعلم الا بالعقل ؟ الا ان يدل الشرع على ان تلك الامور التي لا تعلم الا بالعقل كفر ، فيكون حكم الشرع مقبولا ، لكن معلوم ان هذا لا يوجد في الشرع بل الموجود في الشرع تمليق الكفر بما يتعلق به الايمان ، وكلاهما متعلق بالكتاب والرسالة ، فلا ايمان مع تكذيب الرسول ومعاداته ، ولا كفر مع تصديقه وطاغته ومن تدبر هذا رأى اهل البدع من النفاة يعتمدون على مثل هذا فيتدعون بدعا بأرائهم ، وليس فيها كتاب ولا سنة ، ثم يكفرون من خالفهم فيما ابتدعوه ، وهذا جال من كفر الناس بما أثبتوه من الاسماء والصفات التي يسميها هو تركيبا وتجسيدا واثباتا لحلول الصفات والاعراض به ونحو ذلك من الاقوال التي ابتدعها الجهمية والمعتزلة ثم كفروا من خالفهم فيها ، اه كلام الامام ابن تيمية رحمه الله

ولب هذا كله قوله « فلا ايمان مع تكذيب الرسول ومعاداته ، ولا كفر مع تصديقه وطاعته » وما ذكره ونقله قبل هو الفصل في هذا الباب

وقال رحمه الله في شرح الاصفهانية : « خاصة اهل السنة المتبعين للرسول صلى الله عليه وسلم هي انهم يتبعون الحق ويرحون من خالفهم باجتهد ، حيث عذره الله ورسوله » اه وانما رحمه لانهم تجمعهم معه اخوة الايمان ، وقد قال تعالى « رحماء بينهم » فالؤمنون مهما اختلف اجتهدهم ، وتباينت مداركهم ، فهم اخوة يترامون ، يتآلفون ولا يتباغضون ، ولا يلزم من اختلاف الرأي اختلاف القلوب ، وبالله التوفيق

**

(١٤) بيان انه لا تضليل ، لمن اصابه اجتهاده الى التأويل

قدمنا أولا انا لم نرد في هذه الورقات ذكر عقائد الجهمية والمعتزلة ، ولا مناقشتهم ، لان لذلك مواضع معروفة ، لاسيما وهذا المقام طول الذيل ، متشعب المناحي ، ويكفي انه لأجله صنف ودوّن علم الكلام ، وانما اردنا تعرف شأن هاتين الفرقتين من الوجهة التاريخية ، وقد اتينا على جل منها

بقي التنبيه على النصفة مع مجتهدى فرق الاسلام ، ومجافاة التضليل عن كل من التزم قانون التأويل ، فنقول : قد قر في قلوب كثير من الناس رمي أمثال المعتزلة بالمروق والضلال والزيف ، تقليدا لمن ينزهم بذلك من حشوية المنفيين ، وهذا من اغرب الغريب ، اذ كيف يصح هذا وكان القائلون بمذهب المعتزلة خلفاء الاسلام في العهد العباسي ، وقضاة

وعدة من علمائهم ؟ وهم يحتجون لما يدعون ، ويبرهنون على ما يذهبون ،
لاجرم انهم - وان اخطأوا - لمجتهدون

ومما يدل على ان هذا المقد بلغ تمكن صحته من نفوسهم متباه من
اليقين حملهم الخلفاء على اكرام الناس عليه ابتغاء نجاحهم - بزعمهم -
بتصحيح عقيدتهم على ما يرون ، وجلي ان كل من استدل على ما يراه ،
واحتج على دعواه ، فقد آذن باجتهاده فيه ، ونحري الحق فيما يقصده
ويغنيه ، فقصارى امره اذا نقض برهانه ودحضت حجته ، ان يكون
مجتهداً مخطئاً ، وهو معذور بل مأجور ، اذ لم يرد الا الحق ، فمن اين يسوغ
بعد ذلك قرض الاعراض بالتضليل والنفسيق ، وتثوير المنبوز على
المقابلة بالمثل بل الامثال ، والخروج بالاقذاع عن آداب المناظرة والجدال
ان نبز الفرق المتجادلة بتلك الألقاب اوجب ان تصرف الالباب عن
النظر في ادلة كل منها ، لتزن المقبول منها بمعياره ، والمردود بمقداره ، لأنها
حاولت الضغط على الافكار ، وحرمانها من حرية البحث والنظر والتأمل ،
لتحملها على رأي واحد ، ومذهب مفرد ، وذلك ما كان ولن يكون

ان اختلاف الاراء لا يدعو بطبيعته الى الحفاظ والاضغان ، وغرض
الاحقاد والشنآن ، ولكن اكثر الفرق استولت على مناظريها الضغائن ،
فذهبت بهم مذهب التشفي والانتقام ، هذه بالنز بالالقاب السوءى ،
وتلك بها او بسطها الجائرة ، واضطهادها لمخالفها بضروب العذاب

من عجيب امر التنازع ، ان الاغراق فيه قد يفري خلي الذهن
بالبحث عن المنبوز والتنقيب عنه ، فيحمله على التأمل في مدركه ، والتبصر
في مأخذه ، فرجما انضم اليه وشايحه تقليداً أو نظراً واستدلالاً

فالمتحاملون على فئة قد يحبون فيها من حيث يريدون التغير منها ،
ويجذبون اليها مما يأملون به الإيماد عنها ، ويصدق فيهم قول القائل :
دع عنك لومي فإن اللوم اغراء

هؤلاء المتحاملون يرون اعظم منفر عن خصومهم هو التكفير ،
وفاتهم ان هذا لا يفي من البرهان ، ولا يجزئ من الحق شيئا ، بل قد
يسكون من اعظم امانتي الخصوم ، فان الفكر الذي يحارب بهذا الاسم ربما
يكون قد بلغ اشدّه واستوى ، ووصل الى اعماق الرسوخ ورسا .

ولما حاول اعداء حجة الاسلام الغزالي عليه الرحمة والرضوان رميه
بالكفر ، (وما أسهل رميهم به لامثاله) لمخالفته الاشعري اتدب لتأليف
كتاب يهدي الى حقيقة الكفر والزندقة ، سماه « فيصل التفرقة » بين
الايان والزندقة « قال في خطبته : فهوّن ايها الاخ المشفق على نفسك ،
لا يضيق به صدرك ، وفلّ من غربك قليلا ، واصبر على ما يقولون
واهجرهم هجرا جميلا ، واستحقر من لا يحسد ولا يقذف ، واستصغر من
بالكفر والضلال لا يعرف (١) »

ونقل الامام الغزالي ايضا في المستصفى ان عليا كرم الله وجهه
استأذنه قضاته في البصرة في القضاء بشهادة أهل البصرة من الخوارج
وغيرهم اوردها ، فامرهم بقبولها كما كان قبل الحرب ، لانهم جاربوا على
تأويل ، وفي ردّ شهادتهم تعصب وتجديد خلاف اه فانظر كيف تسامح
مع أهل التأويل المبدعين وقبل شهادتهم وزكاهم وعدلهم ، فهل يصح

(١) يشير رحمه الله الى ان ذلك صار وقفا على اخيار العلماء واعلام الجهابذة
الحكماء ، ولقد صدق رحمه الله وشاهده الاستقراء من لدن عصره وقبلة الى الآن

بعد هذا النبز بالتفسيق أو التضليل؟ حاشا وكلا ! وهذا لمن عرف الرجال بالحق ، لا الحق بالرجال ، والله المستعان

(١٥) ما وصى به الائمة من أطراح اقوال العلماء بعضهم في بعض ، ومن التاس الحكمة اينما وجدت

روى الامام حافظ المغرب يوسف بن عبد البر في كتابه (جامع العلم وفضله) في باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض عن ابن عباس رضي الله عنها قال : استمعوا علم العلماء ، ولا تصدقوا بعضهم على بعض . وعنه رضي الله عنه قال : خذوا العلم حيث وجدتم ، ولا تقبلوا قول الفقهاء بعضهم على بعض

وعن مالك بن دينار قال : يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء الا قول بعضهم في بعض

وعن عبد العزيز بن ابي حازم قال سمعت ابي يقول : العلماء كانوا فيما مضى من الزمان اذا لقي العالم من هو فوقه في العلم كان ذلك يوم النسيمة ، واذا لقي من هو مثله ذا كره ، واذا لقي من هو دونه لم يُزَهْ عليه ، حتى كان هذا الزمان ، فصار الرجل يئيب من هو فوقه ابتغاء ان ينقطع منه ، حتى يرى الناس انه ليس به حاجة اليه ، ولا يذاكر من هو مثله ، ويزهى على من هو دونه ، فهلك الناس

(قال الامام ابن عبد البر) : لقد تجاوز الناس الحد في النية والذم فلم يقنموا بذم العامة دون الخاصة ولا بذم الجاهل دون العلماء ، وهذا كله

يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْجَهْلُ وَالْحَسَدُ . ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَمَنْ صَحَّتْ عَدَالَتُهُ ، وَعُلِّمَتْ بِالْعِلْمِ عُنَايَتُهُ ، وَسَلِمَ مِنَ الْكِبَائِرِ وَلَزِمَ الْمُرُوءَةَ ، وَكَانَ خَيْرَهُ غَالِبًا ، وَشَرُّهُ أَقْلَ عَمَلِهِ ، فَهَذَا لَا يَقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ قَائِلٍ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ ، فَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَصِحُّ غَيْرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(وَقَالَ الذَّهَبِيُّ) فِي مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ — فِي تَرْجُمَةِ أَبِي نَعِيمٍ أَحَدِ الْأَعْلَامِ : صَدُوقٌ تَكَلَّمَ فِيهِ ابْنُ مَنْدَةَ بِلَا حُجَّةٍ كَمَا تَكَلَّمَ هُوَ فِي ابْنِ مَنْدَةَ (قَالَ الذَّهَبِيُّ) وَلَا أَتَقَبَّلُ قَوْلَ كُلِّ مَنْهُمَا فِي الْآخِرِ ، بَلْ هُمَا عِنْدِي مَقْبُولَانِ . ثُمَّ قَالَ : وَكَلَامُ الْإِقْرَانِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ لَا يَبْأُ بِهِ ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا لَاحَظْتَ أَنَّ لِعَدَاوَةِ أَوْ لِمَذْهَبٍ أَوْ لِحَسَدٍ مَا يَنْجُو مِنْهُ إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللَّهُ (قَالَ) وَمَا عَلِمْتُ أَنَّ عَصْرًا مِنَ الْأَعْصَارِ سَلِمَ أَهْلُهُ مِنْ ذَلِكَ سِوَى الْأَنْبِيَاءِ وَالصِّدِّيقِينَ ، فَلَوْ شِئْتُ لَسَرَدْتُ مِنْ ذَلِكَ كَرَارِيسَ . اهـ

قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُقْبِلِي : وَاشْدَهَا عَدَاوَةٌ مَا كَانَ مِنْ قَبْلِ الْمَذْهَبِ لِأَنَّهُ يَزْعُمُهُ دِينًا ، وَيَمْرُنَ عَلَيْهِ فَيَغْرِ نَفْسَهُ أَنَّهُ دِينٌ ، وَحِظَ الْهَوَى فِي ذَلِكَ أَوْفَى وَأَوْفَرُ ، نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ وَإِنْ يَجْعَلُنَا مِنْ خَافٍ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى . وَرَوَى الْأَمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي كِتَابِ (جَامِعِ الْعِلْمِ) فِي بَابِ الْحَالِ الَّتِي يَنَالُ بِهَا الْعِلْمُ ، عَنْ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ قَالَ : الْعِلْمُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ نَخْذُوه وَلَوْ مِنْ أَيْدِي الْمُشْرِكِينَ ، وَلَا يَأْنِفُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْخُذَ الْحِكْمَةَ مِنْ سَمْعِمَانِهِ . وَعَنْهُ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ قَالَ : الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ يَطْلُبُهَا وَلَوْ فِي أَيْدِي الشُّرَطِ .

وَرَوَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ قَبْلَ هَذَا الْبَابِ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ : أَنْتَ لَا تَعْرِفُ خَطَأَ مُعَلِّمِكَ حَتَّى تَجَالِسَ غَيْرَهُ ، وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنْ النَّاسُ أَهْنَاءُ مَا يَحْسُنُونَ وَقَدَّرَ كُلُّ أَمْرٍ مَا يَحْسَنُ ، فَتَكَلَّمُوا فِي الْعِلْمِ تَتَبَيَّنَ أَقْدَارُكُمْ .

(قال ابن عبد البر) : ان قول علي بن ابي طالب « قيمة كل امرئ ما يحسنه » لم يسبقه اليه احد (قال) وقالوا : ليس كلمة احض علي طلب العلم منها (وقالوا) ولا كلمة اضر بالعلم والعلماء والمتعلمين من قول القائل (ما ترك الاول للآخر شيئاً) قال ابن عبد البر : قول علي رضي الله عنه « قيمة كل امرء ما يحسن » من الكلام المعجب الخطير، وقد طار له الناس كل مطير، ونظمه جماعة من الشعراء اعجابا به، وكلفا بحسنه، فن ذلك ما يعزى الى الخليل بن احمد وهو قوله :

لا يكون السرّي مثل الدني * لا ولا ذو الذكاء مثل النبي
لا يكون الألد ذو المقول المر (م) هف عند القياس مثل العي
قيمة المرء كل ما يحسن المر (م) * قضاء من الامام علي
وقال غيره :

يلوم على أن رحت للعلم طالبا اجمع من عند الرواة تنونه
فيا لائي دعني اغالي بقيمتي فقيمة كل الناس ما يحسنونه
وقال ابو العباس الناشئ :

تأمل بعينيك هذا الانا مـ فكن بعض من صانه عقله
خفية كل فتى فضله وقيمة كل امرئ نبله
فلا تشك في طلاب العلا على نسب ثابت أصله
فما من فتى زانه قوله بشيء يخالفه فعله
ومما ينسب لابي رضي عنه :

الناس من جهة التمثال أكفاه ابوهم آدم والأم حواء
وانما امهات الناس اوعية مستودعات وللحساب آباء

فان يكن لهم من اصلهم شرف يفاخرون به فالطين والماء
وان اتيت بفخر من ذوي نسب فان نسبتنا جود وعلياه
ما الفضل إلا لأهل العلم انهم على الهدى لمن استهدي ادلاء
وقيمة المرء ما قد كان يحسنه والجاهلون لاهل العلم اعداء
فتم بعلم ولا تبغ به بدلا فالناس موتى واهل العلم احياء
وقد ورد في هذا الباب ما رواه الامام مسلم في مقدمة صحيحه عن
عائشة رضي الله عنها قالت : امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
نزل الناس منازلهم : نسأله تعالى أن يجعلنا ممن يستمعون القول فيتعلمون
أحسنه (ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان، ولا تجعل في قلوبنا
غلا للذين آمنوا، ربنا انك رؤوف رحيم) في جمادى الاولى سنة ١٣٣٠

وقع في هذه الرسالة اغلاط مطبعية يعلم صوابها بالبداهة نذكر المهم منها وهي
مينة بهذا الجدول

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
١ ١٦	المنظر	٥٥ ١٧	أو ألا
٤ ٣٣	وقد	٢٠ ٣	يروى
٧ ٥	الحديث	١٧ ٥٦	من بذلك
٨ ٥	عمل	١٤ ٦٠	قتين كما
١٨ ٣٧	التسيع	١ ٦٤	لا بما تجاذبه
٣ ٤٧	أو مقلد	٧ ٧٠	للقضاء
٢١ ٤٨	فؤاد	٧ ٧٢	الازراء
		٩ ٧٤	للمحققين

B
7.8

Bibliotheca Alexandrina



0355428